

## قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٥/٣/٣ رقم ٢١٠ / تربية ٣٠٤٢ / اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير المادة الثالثة من نظام انتقاء المعلمين رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ وبيان ما اذا كان حكمها يسرى فقط على المعلمين الوافدين بعد نفاذ احكام هذا النظام ام يشمل ايضا المعلمين الوافدين تم تعيينهم قبل نفاذه ثم تزوجن في ظله ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير التربية والتعليم الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٨ والاستدعاء المقدم من المعلمة حكمت محمد سعيد القواس الى رئيس الوزراء ، وعلى نص المادة الثالثة من النظام المذكور وهو ( اذا تزوجت المعلمة وهي على رأس عملها تعتبر خدمتها منتهية من تاريخ عقد زواجها ) تبين لنا :

ان احكام هذه المادة تنطبق على المعلمين الوافدين تم تعيينهم قبل صدور هذا النظام والوافدين يجرى تعيينهم في ظله ، ذلك لان هذا النظام يعتبر نافذا على جميع الآثار القانونية التي تم بعد نفاذه لان ذلك عبارة عن تقرير الأثر المباشر له . يضاف الى ما سبق ان علاقة الموظفين بالحكومة هي علاقة قانونية لا تعاقدية ، وعليه فان القانون ان يعدل مراكزهم لأنها تستمد وجودها من القانون ذاته فهي خاضعة له وتعديل طبقا للقانون الجديد .

وبناء على ما تقدم فاننا نرى ان هذا النظام اُضيف الى المادة ٨٠ من نظام الموظفين سببا جديدا لاعتبار خدمة الموظف منتهية الا وهو زواج المعلمة سواء اعينت المعلمة قبل او بعد صدوره .

اما من حيث ان هذا النظام قد اشار في عترانه الى انه صدر استنادا للمادة ٢٦ من قانون التربية والتعليم ولم يشر الى انه صدر بالاستناد الى المادة ١٢٠ من الدستور فلا يؤثر ذلك على مشروعيته وسلامته لسببين :

الاول - ان عنوان القانون لا يعتبر جزءا منه وهو ليس بتشريع .  
الثاني - اذا حصل خطأ في ذكر المادة القانونية فلا يؤثر ذلك على صحة النظام مادام وان مصدر النظام يملك حق اصداره .

هذا ما تراه في تفسير نص المادة الثالثة من نظام انتقاء المعلمين رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ .

صدر في ١٤/٣/١٩٦٥

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة
رئيس محكمة التمييز	المنتدب	المنتدب	رئاسة الوزراء	التربية والتعليم
علي سمار	بشير الشريقي	نجيب الرشدان	شكري المهدي	وهيب البيطار

# الجمهورية العربية السورية

## للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٥ صفر سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٥ حزيران سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٤٤

## القرارات

صفحة		
٧٢٠	نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥	نظام المسابقات الهندسية
٧٢٣	نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٥	نظام استيراد وتصدير العلاجات البيطرية والتعامل بها
٧٢٧	نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٥	نظام اعفاء الحليب المعد لتغذية الاطفال من رسوم البيطرة
٧٣٠	نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٥	نظام رسوم القبان في منطقة رام الله المعدل
٧٣٠	نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٥	نظام النور الكهربائي في الرمثا المعدل
٧٣٢	نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٥	نظام تسمية وترقيم شوارع ومباني مدينة عمان
٧٣٥	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٥	نظام بلدية عنتيسا
٧٥٢	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٥	نظام مكافأة اعضاء المحاكم الصناعية
٧٥٣	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٥	نظام التشكيلات الادارية المعدل
٧٥٤	نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٥	نظام معدل لنظام اجور المساعي لموظفي دائرة البيطرة والتلقيح الاصطناعي والمهاجر الزراعية / وزارة الزراعة
٧٥٦	اتفاقية تعاون ثقافي وفني بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية	
٧٦٠	اتفاق اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي بين المملكة العربية السعودية - المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية	
٧٦٢	اتفاقية بين منظمة اغاثة الطفولة العالمية وبين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية	

هكذا من الشغل

## نحى السيد الملك فيصل بن الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥

### نظام المسابقات الهندسية

صادر بموجب الفقرة (٥) من المادة (٦٤) من قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨

- ١ - يسمى هذا النظام ( نظام المسابقات الهندسية لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - لا يتق لأعضاء النقابة ان يشتركوا في مسابقة هندسية دولية كانت او محلية الا اذا وافق مجلس النقابة على شروطها بعد تنسيق من الشعبة صاحبة الاختصاص .
- ٣ - يجب ان يكون عضو النقابة المشترك في المسابقة ممددا لرسم اشتراكه في النقابة .
- ٤ - يجب ان يكون عضو النقابة المشترك في المسابقة مختصا بنوع المسابقة .
- ٥ - على صاحب المسابقة او القيمين عليها ان يوضحوا اهدافها . وان يفرق البرنامج الموضوع لها تفريفا تاما بين الشروط الاجبارية والاساسية من جهة والشروط الاختيارية التي يترك للمتسابق حق تقديرها من جهة اخرى وان لا يكون هناك اي مجال للاجتهد في تأويل شروط المسابقة .
- ٦ - على صاحب المسابقة او القيمين عليها تحديد عدد المستندات المطلوبة ونوعها وقياسها وحجمها على ان لا تقل عن المتطلبات الواردة في المادة (٧٧) من النظام الداخلي للنقابة .
- ٧ - على صاحب المسابقة او القيمين عليها ان يوضحوا شروط استلامها وقبولها وجمعها وعليهم ان يجعلوا هذه الطلبات اجبارية لجميع المتسابقين ، ويشترط ان تقدم المستندات او المخططات او اي شيء يتعلق بالمسابقة خالية من التوقيع او اية اشارة تدل على هوية صاحبها ، وعلى المتسابق ان يرفق المسابقة بظرف مختوم بخوى في داخله اسم المتسابق وعنوانه وعلى لجنة الحكم ان تقوم باعطاء ارقام متسلسلة للمستندات والظروف حسب ورودها .
- ٨ - يجب ان تتناسب قيمة الجوائز المقررة للفائزين مع اهمية البرنامج والعمل المطلوب على ان لا تقل عن ترفة بدل الامتياز للدراسة الابتدائية الواردة في النظام الداخلي للنقابة .

هكذا من الأشهر

٩ - تتألف لجنة الحكم :-

- أ - مهندسين اختصاصيين في موضوع المسابقة وان لا تكون لهم صلة عملية بالمسابقين .
- ب - ممثل عن مجلس النقابة .
- ج - ممثل او ممثلين عن اصحاب المسابقة على ان لا يزيد عددهم عن واحد في حالة كون لجنة الحكم اقل من خمسة واثنين اذا زاد العدد عن ذلك .
- ١٠ - يجب ان لا يعلن عن اسماء لجنة الحكم الا بعد انتهاء الوقت لاستلام المسابقة .
- ١١ - على لجنة الحكم ان تضع تقريرا مفصلا بحكمها وان تبلغه الى صاحب المسابقة الذي عليه بدوره ان يبلغ المتسابقين بالنتيجة .
- ١٢ - يكون قرار لجنة الحكم بالاكثورية .
- ١٣ - بعد ان تدفع جميع الاستحقاقات للفائزين في المسابقة تصبح المستندات الفائزة ملكا لصاحب المشروع مع الاحتفاظ للمتسابقين الفائزين بحق الشهرة الفنية في حالة تنفيذ اي منها .
- ١٤ - تخضع المسابقات الهندسية ذات الطابع الدولي الى الانظمة الدولية الخاصة بها .
- ١٥ - كل عضو من اعضاء النقابة يشترك في مسابقة هندسية غير موافق عليها من قبل النقابة يعرض نفسه لاجراءات التأديبية المنصوص عليها في قانون النقابة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ .

### احسين بطال

١٩٦٥/٥/١٢

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير المالية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المهدي	حسام نسيه	ووزير الصحة بالوكالة وصلي التل
وزير الانشاء والتعمير	وزير العدل	وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
عبد الرحيم الواكد	فضل الدقموني	برق ويريد	كامل محي الدين
وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة	وزير الاعلام
علي الدجاني	يحي الخطيب	يحي الخطيب	يحي الخطيب
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني	حاتم الزعبي
فؤاد فراج	جريس حمادين	حاتم الزعبي	حاتم الزعبي

## محمد السيد للنفط س.س. الملكة للفرونية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥

نأمر بوضع النظامين التاليين :-

- ١ - نظام استيراد وتصدير العلاجات البيطرية والتعامل بها لسنة ١٩٦٥ .
- ٢ - نظام اعفاء الحليب المعد لتغذية الاطفال من رسوم البيطرة لسنة ١٩٦٥ .

١٩٦٥/٥/١٣

### الحسين بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب اخياي	عز الدين المفتي	حازم نسيه
		وصفي التل

وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	العدل	برق وبريد
عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين

وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك الحديدية والتعليم	الاشغال العامة	الاقتصاد والاعلام
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب
		ذوقان الهنداوي

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير	وزير
فؤاد فراج	جريس حلايين	الاقتصاد الوطني
		حاتم الزعبي

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٥

## نظام استيراد وتصدير العلاجات البيطرية والتعامل بها

صادر بمقتضى المادة (٢٠) من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤

♦♦♦♦♦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام استيراد وتصدير العلاجات البيطرية والتعامل بها لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - ليس لأي شخص في المملكة ان يتعاطى بيع الادوية البيطرية ، او تحضيرها بالجملة ام بالفرق الا بعد الحصول على رخصة من دائرة البيطرة .
- المادة ٣ - يشترط في بائع الادوية البيطرية بالجملة او المفرق ان يكون :-
- أ - صيدليا قانونيا ، او صاحب مستودع ادوية ، او صيدلية او مسؤولا عن اى منها ، ويستثنى هذا الصيدلي من الحصول على رخصة من دائرة البيطرة ، او
  - ب - طبيبا بيطريا او مساعد طبيب بيطري او خريج مدرسة بيطرية معترف بها او .
  - ج - ممرضا بيطريا ، او مفتش مواشي يحمل شهادة من دائرة البيطرة او امضى في الخدمة كمرض بيطري او مفتش مدة لا تقل عن عشر سنوات او .
  - د - سبق له بيع الادوية البيطرية قبل صدور هذا النظام شريطة التقيده به بعد صدوره .
- المادة ٤ - للحصول على الرخصة المشار اليها بالمادة ( ٢ ) اعلاه على الطالب ان يقدم ما يلي :-
- أ - شهادته الدراسية او شهادات الخدمة .
  - ب - مخططاً للمحل المنوي بيع الادوية فيه يبين تقسيماته .
- المادة ٥ - بعد تقديم المستندات المشار اليها بالمادة ( ٤ ) اعلاه تقوم ( دائرة البيطرة بالكشف على المحل فان وجد مطابقا للمواصفات سمح للطالب باتمام الترتيبات الفنية لاجراء كشف آخر قبل بدء العمل ) .
- المادة ٦ - يسمى محل بيع الادوية بالمفرق ( مخزن : . . . . . الادوية البيطرية ) ويشترط فيه ما يلي :-
- أ - ان يكون على الشارع العام ولا تقل مساحته عن ( ١٦ ) مترا مربعا وان يقسم الى قسمين احدهما لمرض الادوية والآخر لخزنها او تحضيرها .
  - ب - ان يبعد عن اقرب مخزن لبيع الادوية البيطرية مسافة لا تقل عن ٣٠ مترا ( تقاس المسافة بين اقرب نقطتين )
  - ج - ان يدهن جدران المخزن الظاهرة بدهان زيتي على ارتفاع مترين .
  - د - ان توضع الادوية على رفوف او خزائن مدهونة بدهان زيتي ترتفع عن الارض ( ١٥ سم ) على الاقل ولا تعرض للشمس وان تكون نظيفة صالحة للاستعمال غير مغشوشة .
  - هـ - ان لا يحفظ اي دواء تقلد مفعوله او فسد .
  - و - ان لا يصرف أي علاج او لقاح او مصل او مطعم الا بموجب وصفة طبية صادرة عن طبيب بيطري مرخص

هكذا من العمل



ز - ان يحتوى على ماء حار ومغسلة ومجار صحية غير مكشوفة .  
ح - ان يحتوى على ثلاثة لحفظ العلاجات التي يجب حفظها في ثلاثة وخاصة الامصال والمطاعيم واللقاحات والتحاميل .

ط - الا يبيع سوى المواد التالية وبالمفرق فقط : -

١ - الادوية البيطرية

٢ - المواد المخبرية للبيطرية

٣ - اللقاحات والامصال والمطاعيم البيطرية .

د - الا يبيع السموم الواردة في الجدول الملحق بهذا النظام .

ك - تستثنى الصيدليات الخاصة المرخصة من وزارة الصحة من الشروط الواردة اعلاه .

المادة ٧ - يسمى محل بيع الادوية بالجملة ( مستودع . . . . . للادوية البيطرية ) ويشترط فيه ما يلي : -

أ - ان يكون مستودعا للادوية مرخصا من وزارة الصحة او

ب - مستودعا مرخصا من مديرية البيطرة خاصة بالمواد والعلاجات واللقاحات البيطرية والامصال والمطاعيم .

المادة ٨ - أ - يشترط في المخزن الخاص المشار اليه بالمادة ٧ / ب اعلاه ما يلي : -

١ - ان يكون مستوفيا للشروط الصحية .

٢ - ان تقل مساحته عن ( ٣٢ ) مترا مربعا .

٣ - ان تحفظ الادوية في رفوف او خزائن مدهونة ترتفع عن الارض ( ١٥ سم ) على الاقل ولا تعرض للشمس .

٤ - ان يحتوى على ثلاثة لحفظ العلاجات التي يجب حفظها في ثلاثة وخاصة الامصال والمطاعيم واللقاحات والتحاميل .

ب - يحظر على المستودع المشار اليه بالفقرة ( ب ) من المادة ( ٧ ) اعلاه بيع المواد التالية بالجملة لغير الصيدليات ومستودعات الادوية البيطرية المرخصة : -

١ - الادوية البيطرية ، و

٢ - المواد المخبرية البيطرية ، و

٣ - اللقاحات والامصال والمطاعيم البيطرية .

المادة ٩ - يحق لمستودع الادوية البيطرية استيراد السموم الواردة في الجدول الملحق بهذا النظام الا انه لا يحق له بيعها الا لصيدلية ، او لطبيب بيطري مرخص بموجب وصفة طبية او لجهة معينة يوافق عليها مدير البيطرة خطيا عددا انواع وكميات السموم .

المادة ١٠ - يجب وضع السموم في خزانة مدهونة بالاحمر ومكتوب عليها بالابيض ( سموم خطيرة ) وعلى البائع المرخص ان يحتفظ بالمفتاح معه وان يفتح سجلا بالسموم المذكورة بالملحق .

المادة ١١ - يجب الاحتفاظ بوصفة السموم او الامر الخطي من مدير البيطرة لصرفها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ الصرف .

المادة ١٢ - لاتصرف وصفة السموم بعد ثلاثة ايام من صدورها .

المادة ١٣ - تشكل لجنة في مديرية البيطرة تسمى اللجنة الفنية للادوية البيطرية مهمتها مراقبة استيراد وتسعير الادوية البيطرية وحظر استيراد غير المطابقة للشروط الفنية وتتألف من : -

١ - مدير البيطرة

٢ - مساعد مدير البيطرة

٣ - مندوب عن وزارة الصحة

٤ - مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني

التموين

٥ - نقيب الصيادلة او من ينوبه

٦ - نقيب اطباء البيطرة او من ينوبه

المادة ١٤ - يسمح للمستودع باستيراد ( ١٠ ) اصناف من الادوية البيطرية الجديدة المسجلة لدى دائرة البيطرة من كل شركة بشرط ان لا يتجاوز مجموع ما يستورده ( ٣٠ ) صنف في السنة اما اذا كان المستودع قد انشئ بعد نفاذ هذا النظام فيصرح له باستيراد ما لا يزيد عن ( ٥٠ ) صنف منها كان عدد الشركات التي يمثلها ، وذلك خلال السنة الاولى من تأسيسه وبعد ذلك لا يجوز له تجاوز الحد المقرر لغيره من المستودعات .

المادة ١٥ - اذا سمح بصنف يسمح بكل اشكاله الصيدلانية ( حبوب ، شراب ، حقن ، تحاميل الخ ) شريطة موافقة مدير البيطرة على السعر المقترح .

المادة ١٦ - يحذف تسجيل كل صنف مضى على آخر استيراده له مدة سنتين ولا يسمح باستيراده الا بعد تسجيله مرة اخرى .

المادة ١٧ - يحذف من قائمة الادوية المسموح باستيرادها كل مستحضر يستورد منه اقل من ( ١٠ ) قطع سنويا باستثناء الادوية ذات التاريخ القصير كالمطاعيم او القليلة وذات الاهمية شريطة موافقة مدير البيطرة على ذلك .

المادة ١٨ - عند طلب تسجيل علاج جديد على المستورد ان يقدم : -

١ - سعر البيع المقترح بالجملة والمفرق ، و

٢ - ٣ عينات من العلاج ، و

٣ - ثلاث نشرات او اكثر تتعلق بالعلاج ، و

٤ - شهادة تثبت سعر المنشأ مصدقة اصوليا ، و

٥ - شهادة تثبت استعمال العلاج في بلد المنشأ مصدقة اصوليا ، و

٦ - في حالة المضادات الحيوية ، شهادة تحليل من مختبر رسمي من المنشأ .

المادة ١٩ - قرارات اللجنة الفنية غير معللة الا انها قابلة للاعتراض للجنة نفسها ولمرة واحدة فقط .

المادة ٢٠ - تجتمع اللجنة الفنية بناء على دعوة من مدير البيطرة .

المادة ٢١ - تستوفي دائرة البيطرة قيمة الرخصة ( ١٢ ) ديناراً سنوياً ، وكل جزء من السنة يعتبر سنة وتبدأ السنة من ١ / ٤ وتنتهي في ٣ / ٣١ من السنة التي تليها .

هكذا من العمل

## جدول السموم المسموح باستيرادها

١ -

- ١ - الزرنيخ وأملاحه المختلفة
- ٢ - السيانيدات القلوية
- ٣ - أملاح الزئبق
- ٤ - أملاح الأنتيموني
- ٥ - أملاح الرصاص ماعدا الخلطات
- ٦ - مركبات الفسفور العضوية (كالبرايتون والملايثون)
- ٧ - الستركينين
- ٨ - النيكوتين
- ٩ - الامتئين ، ونبات عرق الذهب
- ١٠ - الديثيلين والديثيلين بانواعه وأشباهه سكرياته
- ١١ - الستروفانثين والستروفانثين بانواعه
- ١٢ - الاتروبين هيسامين ، هيسين ، ونبات البيلادونا
- ١٣ - اكونيتين ونبات الاكونيت
- ١٤ - كانثاريدين
- ١٥ - زيت حب الملوك
- ١٦ - سانتونين
- ١٧ - الوين
- ١٨ - البود
- ١٩ - الكوريسين وأملاحه
- ٢٠ - الأيرجوت ومشتقاته ومستحضراته
- ٢١ - حامض الاكساليك
- ٢٢ - حامض البكريك
- ٢٣ - حامض الكبريتيك
- ٢٤ - حامض الكلورودريك
- ٢٥ - حامض النيتريك

ب -

يجوز لوزير الزراعة إصدار جداول سموم أخرى يجوز استيرادها في المستقبل .

## نظام رقم ( ٥٢ ) لسنة ١٩٦٥

## نظام إعفاء الحليب المعد لتغذية الاطفال

## من رسوم البيطرية

صادر بالاستناد الى المادة (٢٠) من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤



- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام إعفاء الحليب المعد لتغذية الاطفال من رسوم البيطرية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يعفى من رسوم البيطرية الحليب المخفف المعد لتغذية الاطفال والمحتوي على نسبة ٢٩٪ من دسم الحليب ، او غيره مما يقرب تركيبه من دسم حليب المرأة ، او على نسبة اقل من ذلك وتعبئته خمسة لترات ، او اقل .
- المادة ٣ - أ - يعتبر حليب البقر كامل الدسم ، اذا تراوحت نسبة الدسم فيه بين ٢٦٪ و ٢٩٪ ( Whole milk ) وذلك بدون اضافة اية مواد سكرية ونشوية .
- ب - يعتبر الحليب كامل الدسم ، اذا تراوحت نسبة الدسم فيه بين ١٧٪ - ٢٢٪ ( Full cream ) منزوع منه حوالي ربع الدسم ومضاف اليه مواد سكرية او نشوية او غيرها .
- ج - يعتبر الحليب نصف دسم اذا تراوحت نسبة الدسم فيه بين ١٠ - ١٤٪ ( Half cream ) منزوع منه حوالي نصف الدسم ، ومضاف اليه مواد سكرية او نشوية او غيرها .
- د - يعتبر الحليب ربع دسم اذا تراوحت نسبة الدسم فيه بين ٦٪ - ٨٪ ( Butter milk ) منزوع منه حوالي ثلث الدسم ومضافة اليه مواد اخرى .
- هـ - يعتبر الحليب بدون دسم ، اذا كان لا يحتوي على اي مقدار من الدسم ( Skimmed milk ) .
- المادة ٤ - يعتبر الحليب المخفف المعد لتغذية الاطفال اذا كان معبأ بصورة فنية في علب من الصفيح بحيث يحافظ على تركيبه من الفساد والتلف وذلك بأن تكون العلبة محكمة السد اما مفرغة من الهواء او ان تكون محتوياتها تحت جو من غاز النيتروجين وان يكون مسجلا عليها تاريخ صنعها وتاريخ نفاذ استعمالها بالحرف النافر او تاريخ نفاذ استعمالها لوحدة وانها معدة لتغذية الاطفال مع بيان نوعية ونسبة الدسم وعليها تعليمات واضحة مفصلة بكيفية استعمال محتوياتها .
- المادة ٥ - يجب على مستورد هذا النوع من الحليب المخفف المطلوب إعفائه من رسوم البيطرية ان يسجله لدى مديرية البيطرة قبل استيراده وان يرفق في طلب تسجيله ما يلي :-
- أ - عينة واحدة او اكثر .
- ب - النشرات العلمية التي تحتوي على لائحة تحليلية لكافة محتوياته مبينة بوضوح نوعية الدسم ونسبته .

هكذا من الله جل

ج - شهادة تحليل من مختبر رسمي تثبت صحة اللائحة التحليلية ، وان هذا الحليب خال من الجراثيم وصالح للاستهلاك وبيان تركيبه ونوعية الدهن الحيواني او النباتي ، ان وجد ، مع بيان ان هذا الدهن الحيواني او النباتي قد عمل بحيث يصبح مشابها لدسم حليب المرأة وان يبين ذلك بوضوح في النشرة العلمية المرفقة او على علب الحليب .

المادة ٦ - يحق لمدير البيطرة فحص عينة او اكثر من كل ارسالية حليب مجفف معد لتغذية الاطفال (مخبرياً) للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك ، ومطابقتها للمواصفات المبينة في هذا النظام ، قبل التخليص عليها .

المادة ٧ - يتولى مدير البيطرة ، او من ينوبه ، تنفيذ احكام هذا النظام وفي حالة نشوء اي خلاف حول ذلك ، تشكل لجنة فنية من مدير البيطرة ، او من ينوبه ، رئيساً ، وعضوية مندوبين لدراسة موضوع الخلاف ويكون قرارها قطعياً .

المادة ٨ - بعد اصدار القرار النهائي باعفاء الحليب المعد لتغذية الاطفال من رسوم البيطرة بموجب المادة (٢) من هذا النظام ، تقوم مديرية البيطرة باشعار وزارة الجمارك ، ووزارة الاقتصاد الوطني ودائرة التموين والاستيراد والتصدير بنوع الحليب المعفى ، واسم الوكيل المستورد وعنوانه لتقسوم الدائرة المذكورة بتحديد اسعاره .

المادة ٩ - يحق لوزارة الصحة ، ودائرة البيطرة ، مصادرة كل نوع من حليب الاطفال اظهر لها انه غير صالح للاستعمال بسبب نفاذ مفعوله ، وتقديم المخالفين للمحاكمة .

المادة ١٠ - يلغى اي نظام آخر يقدر تعارضه واحكام هذا النظام .

هكذا من الشاعلي

## نموذج الحليب المعد لتغذية الاطفال

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥

تأمر بوضع الانظمة التالية :

١ - نظام رسوم القبان في منطقة بلدية رام الله المعدل لسنة ١٩٦٥ .

٢ - نظام النور الكهربائي في الرمثا المعدل لسنة ١٩٦٥ .

٢ - نظام تسمية وترقيم شوارع ومباني مدينة عمان لسنة ١٩٦٥ .

٤ - نظام بلدية عنتبة لسنة ١٩٦٥ .

١٣/٥/١٩٦٥

## أخبرين بطلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	الخارجية	وزير الصحة بالوكالة
عز الدين المقي	حازم نسيبه	وصلي التل

وزير	وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون
الانشاء والتعمير	العديلية	برق وبريد	الاجتماعية والعمل
عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين	

وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك	الترية والتعليم	الاشغال العامة	الاعلام
علي الدجاني	عبد الطيف عابدين	يحي الخطيب	ذوقان الهنداوي

وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	حاتم الزعبي
فؤاد فراج	جريس جدادين		



نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٥

## نظام رسوم القبان في منطقة بلدية رام الله المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام رسوم القبان في منطقة بلدية رام الله المعدل لسنة ١٩٦٥ ) ويُقرأ مع النظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية:

المادة ٢ - يعدل الجدول الملحق بالنظام الاصيل بحذف مادتي البطاطا والبصل الواردتين تحت الرقبن (٨ و ٢١) من الفقرة (٢) منه .

نظام رقم (٥٤) لسنة ٦٥

## نظام النور الكهربائي في الرمثا

صادر بالاستناد للمادة ٤١ من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

—•—•—

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام النور الكهربائي في الرمثا المعدل لسنة ١٩٦٥ ) ويُقرأ مع نظام النور الكهربائي في الرمثا رقم ١١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من النظام الاصيل بالاستعاضة عن كلمة ( بخمسين ) الواردة فيها بكلمة ( بمائة ) .

المادة ٣ - تعدل المادة الثالثة من النظام الاصيل بالاستعاضة عن عبارة ( ٧٠٠ ) فلس الواردة فيها بعبارة (دينار واحد)

المادة ٤ - تعدل المادة الرابعة من النظام الاصيل بالاستعاضة عن عبارة ( ٥٠٠ ) فلس الواردة فيها بعبارة (دينار واحد)

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة ( ٨ ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ( ٨ ) ( أ ) يستوفى ( ٤٠ ) فلساً ثمناً لكل كيلوات من الاستهلاك وذلك لغاية العشرة كيلوات الاولى

( ب ) يستوفى ( ٣٥ ) فلساً ثمناً لكل كيلوات من ١١ - ٥٠

( ج ) يستوفى ( ٣٠ ) فلساً ثمناً لكل كيلوات يستهلك بعد الخمسين كيلوات الاولى

( د ) تجرى قراءة العداد شهرياً والحد الأدنى الذي يترتب على المشترك دفعة شهرية هو

( ٢٨٠ ) فلساً

المادة ٦ - تضاف المواد التالية بعد المادة ( ١٧ ) من النظام الاصيل مباشرة .

المادة ( ١٨ ) يستوفي المجلس البلدي مبلغ ( ٥٠ ) فلساً من المشترك شهرياً مقابل تركيب العداد في عقاره وصيانه .

المادة ( ١٩ ) ( أ ) عند ثبوت السرقة ، او العبث في العداد ، يقطع التيار الكهربائي عن المشترك فوراً ويحاسب عن ثمن الكهرباء المسروقة عن النحو التالي :-

( ١ ) يحصل ثمن الكمية المسروقة حسب تقدير موظف الكهرباء البلدي المختص بمعدل ضعفي ثمن الكمية المسروقة على اساس السعر الاعلى للتعرفة المطبقة ؛

( ٢ ) تدفع البلدية لمكتشفي السرقة مكافآت قدرها ( ٢٠ ٪ ) من القيمة المستوفاة من السارق .

المادة ( ٢٠ ) لا يعاد التيار الكهربائي الذي قطع بموجب المادة السابقة الا في الاحوال التالية :-

أ - انقضاء ثلاثة اشهر على القطع او

ب - دفع المشترك ثمن عداد جديد ، مع ائتمان جميع الوازم الكهربائية اللازمة لتحسين اجهزة اشتراكه ضد العبث بها بالمستقبل للبلدية او

ج - قيام المشترك بدفع جميع الفرامات واثمان الكهرباء واية اموال بلدية مستحقة عليه ؛

المادة ( ٢١ ) يستوفي المجلس البلدي من المشترك مبلغ مائة وخمسين فلساً عند قيامه بالكشف على العداد لاصلاحه ؛

المادة ( ٢٢ ) يستوفي المجلس البلدي مبلغ دينار ونصف عن كل مشترك قديم ، وهو الفرق بين التأمين المدفوع بموجب النظام الاصيل والتأمين الواجب دفعه بموجب هذا النظام وينحوز لرئيس البلدية استيفاء الفرق على اقتساط اذا ثبت له عجز المشترك ؛

المادة ٧ - يعاد ترقيم المادتين ١٨ و ١٩ من النظام الاصيل بحيث تصبحان ٢٣ و ٢٤ .

هكذا من الله على

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٥

## نظام تسمية وترقيم شوارع ومباني مدينة عمان

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تسمية وترقيم شوارع ومباني مدينة عمان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للعبارات والألفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

( المجلس ) مجلس أمانة العاصمة

( الأمين ) أمين العاصمة

( اللجنة ) اللجنة المشكلة بموجب المادة الخامسة من هذا النظام .

## الفصل الاول - نصوص عامة

المادة ٣ - يقوم الأمين بالأمور التالية :

أ - تصنيف « الطرقات العامة » بحسب أنواعها وخصائصها الهندسية ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية ، شارع ، طريق ، جادة ، زقاق ، درب ، دخلة ، درج أو أي مصطلح آخر لغوي أو دارج ، تقترحه اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار ومن ثم تسمية غير المسمى منها بأسم علم يختار لها وترقيم المباني القائمة على هذه الطرقات العامة .

ب - تصنيف « الساحات العامة » بحسب أنواعها وخصائصها ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية ، ساحة ، ميدان ، دوار ، مصبل وكل مصطلح آخر ، ومن ثم تسمية غير المسمى منها وترقيم المباني المطلة على هذه الساحات العامة .

ج - تصنيف « الحدائق العامة » بحسب أنواعها وخصائصها ضمن مجموعات تحمل احد المصطلحات التالية حديقة ، جنينة ، خميلة ، دوحة ، روضة ، متنزه ، غابة ، أو أي مصطلح آخر ، ومن ثم تسمية غير المسمى منها وترقيم المباني المطلة عليها .

د - اجراء أي تغيير يراه ضروريا في تصنيف وترقيم وتسمية الاملاك المدرجة في الفقرات أ ، ب ، ج ، أعلاه .

المادة ٤ - أ - تجرى تسمية أي من الاملاك المشار اليها بالمادة السابقة ، بعد الفراغ من انشائه ووضع موضعه الاستعمال العام .

ب - يجوز ترقيم المباني التي تقام على حدود الاملاك المذكورة بالرغم من عدم استكمال تلك الأبنية ، ويشترط في ذلك أن يحتفظ بالرقم المتسلسل الفردي - أو الزوجي - الذي يصيب كل عرصه ، لأصاقه على البناء الذي سيقام على تلك العرصه في المستقبل ، وذلك في الأحوال التي يكون قد جرى فيها تعيين حدود العرصه عن طريق التنظيم ، أو غير ذلك .

المادة ٥ - ١ - تتم عمليات التصنيف والتسمية والترقيم بقرار من المجلس ، الذي له أن يستعين برأي لجنة منه يساعد على عدد من الخبراء بهذا الموضوع ويكون مندوب الدوائر الفنية في الامانة مقرر اللجنة .

٢ - يحدد في قرار تأليف اللجنة التعويض المناسب لرئيس واعضاء ومقرر اللجنة وللأشخاص الذين تستعين بهم لأداء مهمتها .

المادة ٦ - ١ - تعرض اقترحات اللجنة على المجلس لمناقشتها واتخاذ القرار اللازم بشأنها .

٢ - تنشر التسميات المقررة على المواطنين بمختلف وسائل النشر والاعلان للاطلاع عليها .

٣ - على مؤلفي الكتب وأصحاب الصحف والمجلات والنشرات ودور النشر وعلى واضعي المخططات والمصورات الطبوغرافية والجغرافية والسياحية وما إليها ، وعلى جميع الموظفين وسائر المواطنين ان يستعملوا هذه الاسماء ويتقيدوا بها .

## الفصل الثاني - لوحات التسمية

المادة ٧ - ١ - يكتب اسم الطريق العام أو الساحة أو الحديقة العامة مضافا الى المصطلح المعين لذلك الملك بحسب المجموعة التي ينتمي اليها باللغتين العربية والانجليزية ، في عدد كاف من اللوحات المعدنية وفقا لما يملكه هذا النظام .

٢ - يجب ان تكون اللوحات المعدنية موحدة الأبعاد والأوصاف في المدينة بأكملها وبالقياس والنوع واللون الذي يعيينه المجلس .

المادة ٨ - ١ - تثبت اللوحات المتعلقة بتسمية الطرقات العامة والساحات والحدائق العامة بحسب أنواعها على طرفي الطريق ، فوق جدران العمارات أو اسوارها أو اسوار الحدائق أو على تصاوين المباني المرتدة الى الوراء أو على اعمدة تنصب لهذا الغرض وذلك في الامكنة التي تعينها أمانة العاصمة ولا يحق لأي مالك الاعتراض على ذلك .

٢ - مع مراعاة احكام البند السابق يجب ان لا يزيد البعد بين لوحة واخرى على ١٠٠ / متر .

٣ - يستحسن أن تشاد في الساحات وفي الحدائق العامة تماثيل أو اقواس أو نقوش أو ما إليها تعبر عن الاسم المطلق عليها .

٤ - مع مراعاة احكام هذه المادة ، تثبت اللوحات بشكل دائم مستقر على ارتفاع أدنى قدره ٢.٥٠ / مترا فوق مستوى الرصيف أو الصطح المخصص لسير المشاة .

٥ - تركيب اللوحات باشراف الدوائر الفنية في الامانة تبعا لبرنامج يعد لهذا الغرض ولا يجوز لأي شخص باستثناء أمانة العاصمة ان يقوم بتركيب أي من اللوحات المذكورة .

## الفصل الثالث - الترقيم

المادة ٩ - تجرى عملية الترقيم بعد تسمية الطرقات وتحديد بداية ونهاية كل طريق مسمى وفقا للمبادئ التالية :

١ - أ - يعتبر مركز المدينة : نقطة الانطلاق ، في عملية ترقيم المباني المطلة على الطرقات العامة ويحدد هذا المركز بقرار يصدره المجلس .



ب - يتم ترقيم المباني ابتداء من اقرب نقطة الى مركز المدينة بحيث تعطى المباني التي تقع على يمين السائر - وظهره الى المركز او النواة او العنصر الطبيعي - الأرقام الزوجية المتسلسلة اعتباراً من رقم ٣ / ١ / وذلك حتى نهاية الطريق المسمى مهما بلغت الأرقام ، ثم يستأنف الترقيم وفقاً للنهج نفسه في الطريق المسمى الذي يلي بدأ من الرقبن ٢ و ١ وهكذا .

ج - ينبغي في ترقيم المباني التي تحيط بالمركز بحلقات متباعدة أن تعطى أرقاماً تتناظم مع الاتجاهات المخالف لاتجاه عقارب الساعة بحيث تبقى الأرقام الزوجية بمختلف هذه الطرقات في طرف واحد والأرقام الفردية في الطرف المقابل .

د - في الطرقات ذات الاتجاهات غير المنتظمة او المتداخلة والبعيدة عن مركز المدينة يبدأ الترقيم اعتباراً من ملتقيات الطرق (الدوار او الساحة او المصلى) من حيث الأهمية بالنسبة لحركة المرور، في الاتجاه الذي يتباعد عن مركز المدينة ، على أن تسعى اللجنة ما أمكن في جعل الأرقام الزوجية في سلسلة الطرقات الممتدة في استقامات رئيسية متقاربة في طرف واحد ، وكذلك الأرقام الفردية .

٢ - يمكن للجنة أن تتبنى مبادئ أخرى غير المبادئ المذكورة في الفقرات أ ، ب ، ج ، د من البند السابق تبعاً لمتطلبات التنظيم وفي كل ما من شأنه تسهيل مبادئ عملية الترقيم .

المادة ١٠ - ١ - ينفذ ترقيم المباني بواسطة لوحات معدنية موحدة الأبعاد والأوصاف في المدينة أو القرية بأكملها ، وبالقياس والنوع واللون الذي يعينه المجلس

٢ - تثبت لوحات الترقيم المعدنية على الطرف الايمن للمدخل الرئيسي للمبنى او فوقه مباشرة ، ويمكن أن تعطى المداخل الفرعية للبناء نفسه ، سواء أكانت واقعة على نفس الطريق او على طريق آخر ، ارقاماً متسلسلة أخرى فيما اذا كانت مستقلة عن المدخل الرئيسي وتؤدي الى وحدات سكنية او تجارية او مآمالها .

٣ - في ترقيم القيلات تثبت اللوحة على يمين المدخل المتصل بسيج الحديقة ويمكن أن يوضع نفس الرقم على المداخل الأخرى لنفس القيلة فيما اذا كانت هذه المداخل على طريق واحد .

٤ - يراعى عند تثبيت لوحات الترقيم ان تكون فوق مستوى قامة الانسان بحيث تكون بعيدة عن العبث بها .

٥ - تركيب لوحات الترقيم بإشراف الدوائر الفنية في الامانة تبعاً لبرنامج يعد لهذا الغرض ولا يجوز لأي شخص باستثناء امانة العاصمة ان يقوم بتركيب اى من اللوحات المذكورة .

### الفصل الرابع - متفرقات

المادة ١١ - تستوفي امانة العاصمة من أصحاب المباني والعربات أثمان لوحات الترقيم ونفقات تركيبها

المادة ١٢ - لا يجوز العبث بلوحات التسمية والترقيم والاضرار بها او تبديل امكنتها بعد تثبيتها من قبل السلطة ذات العلاقة ، وكل من يخالف ذلك بغرم خمسة دنانير عن كل لوحة .

المادة ١٣ - يتوجب على ذوى العلاقة عدم اخفاء لوحات التسمية والترقيم المستحدثة ، بموجب هذا النظام بأية وسيلة ويغرم كل مخالف ديناراً واحداً عن اخفائه كل لوحة .

المادة ١٤ - تلغى جميع الانظمة والتعليمات الى المدى الذى تتعارض فيه مع نصوص هذا النظام .

## نظام بلدية عنبتا

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية عنبتا لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية ، حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

( يا فطه ) و ( آرمه ) كل اعلان يعرض على مسكن شخص او مكتبه او محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط او نوع عمله او مهنته او حرفته التي يتعاطاها في ذلك العقار ، او بيان الغاية الأخرى التي يستعمل العقار من اجلها ، او اسم ذلك الشخص مع بيان او اعلان كهذا ، وتشمل اية اشارة او كتابة او اعلان مكتوب او منقوش او معلق على الجدران الخارجية لاي عقار ، مشيرة الى نوع العمل او المهنة او الحرفة التي تمارس في ذلك العقار .

( انشاء الشوارع ) حفر ارض الشارع وتعبئة الجور الموجوده فيه ، وتسوية سطحه ورصفه وتعيينه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية ، وتشمل ايضا الاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى ، وانشاء وتغيير الجدران الواقية ، وجدران الحدود ، والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاء الشارع ، كما تشمل اي توسيع يجري في جانب الشارع بغض النظر عن مقدار ومساحة التوسيع .

( بناءة ) كل بناءة من الحجر او الاسمنت او اللين او الحديد او الخشب او الصفيح ( التلك ) او اية مادة أخرى ، وتشمل أيضاً أساس اية بناءة كهذه ، او اي حائط من حيطانها او سقفها او مدخنة او رواق او شرفة او رفوف ( كرنيش ) او صنف تابع لها ، وكل قسم منها او شيء ملحق بها ، وكل حائط ( سياج ) او انشاء اخر يحيط بتلك الارض والفناء او يحده . ( حيوان ) وتشمل الطيور .

( رصيف ) المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد الطريق للسيارات من الجهة نفسها ، بما في ذلك حجارة الشك والفناء التي تفصل ذلك الرصيف عن طريق العربات .

( الرئيس ) رئيس بلدية عنبتا ، او الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه .

( ساحة ) اية ساحة تقع ضمن حدود منطقة البلدية ، او منطقة تنظيم المدينة ، احتفظ بها كساحة بموجب مشروع تنظيم يوضع موضع العمل فيما بعد ، كما تشمل اية ارض لم يتناولها الانشاء والعمران بعد .

( ساكن ) الساكن في البناءة بالفعل ، وتشمل المستأجر ، والمستأجر الفرعي .

( شارع عام ) كل طريق او ساحة او ممر او جسر او مدرج نافذ كان او غير نافذ ، يملك الجمهور حق السير فيه ، وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والقنادق الواقعة على اي شارع قسماً منه .

(عربة نقل) اية عربة يد او عجله ، او اية وسيلة اخرى من وسائل النقل ، التي لا تدار بالقوة الميكانيكية ، وتستعمل في نقل السلع .

(مأمور الصحة) اي طبيب صحة ، او مراقب شؤون صحية ، او مفتش صحة ، او مهندس تابع للمجلس او اي موظف اخر يعينه المجلس للتفتيش او مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .

(مالك) الشخص الذي يتقاضى بدل اجار او ريع اي عقار ، في احوال يعتبر فيها المالك المعروف لذلك العقار ، او وكيل المالك ، سواء كان هو المتصرف بذلك العقار او كان العقار مسجلا باسمه ام لم يكن .

(المجلس او البلدية) مجلس بلدية عتبتا او لجنة البلدية التي تحمل عهده حسب قانون البلديات .

(معمد المجلس) اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام بعمل تنفيذ احكام هذا النظام .

(المهندس) مهندس بلدية عتبتا او مراقب الابنية .

(مفتش اللحوم) الشخص الذي يعينه المجلس للتفتيش على الذبائح واللحوم .

(منطقة البلدية) منطقة بلدية عتبتا .

## الفصل الاول

### انشاء الابنية والشوارع والارصفة

المادة ٣ - لا يجوز ان يقام ، ضمن منطقة البلدية ، اي بناء ، او يعاد انشائه ، او يجري اي تغيير او ترميم فيه ، قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس ، بالصورة المعينة فيما يلي باستثناء الحالات التالية :

أ - اذا كان تغيير البناء او ترميمه ضروريا لتأمين سلامة المارين ، او سلامة اى بناء اخر ملاصق له ، او كان التغيير او الترميم ضروريا لتأمين سلامته ، ولم يكن من المستطاع الحصول على رخصة من المجلس في اجراء التغيير او الترميم ، بشرط اعلام المجلس بذلك في غضون ( ٢٤ ) ساعة .

ب - استبدال القرميد ، او تكحيل الجدران ، او قصارتها ، او استعمال الطين ، او اية مادة اخرى لمنع الدلف من السقف ، او نفوذ الماء من الجدران ، او ترميم اى باب او نافذه او شرفة ، او طرش حائط ، او دهن قطعة خشبية او حديدية ، في البناء او بجداره ، او تجديد ارضية البيت بالاسمنت او الخشب او البلاط ضمن جدران البناء الداخلية او اية شرفة ملحقة به .

المادة ٤ - للمجلس قبل اعطاء الرخصة ، ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع وبيان اوصاف العمل المنوى القيام به .

المادة ٥ - للمجلس صلاحية اصدار الاوامر المتعلقة بما يلي في صدد اي بناء جديد او اضافة لاي بناء قائم :

أ - المواد التي يجب استعمالها في انشاء اى جدار خارجي ، او اساس ، او سقف ، او مدخنة ، او اى قسم خارجي في اي بناء ، او اى قسم داخلي منه ، بقدر ما يتعلق ذلك بمثانة البناء .

ب - التدابير الواجب اتخاذها في الجاري او المصارف ، او سقف البناء ، او اية قسمة ، او مكان في اى بناء ، او حوله ، او في متعلقاته .

ج - الآبار والمراحيض والبالوعات واماكن وضع الرماد والحارير في البناء او في متعلقاته .

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء .

هـ - المساحة التي تبرز منها اى شرفة ، او انشاء آخر ، في البناء على الشارع الملاصق له .

و - التهوية والوسائل الصحية بصورة عامة للبناء اذا كان يستعمل للسكن او لاية اغراض اخرى .

المادة ٦ - لا يجوز اقامة بناء جديد ، او احداث اضافة الى بناء قائم ، بصورة تتعدى على شارع معين من مخطط يعين عرض الشارع الملاصق لذلك البناء او تلك الاضافة .

المادة ٧ - للمجلس صلاحية اصدار الاوامر لتأمين القيام بكل ترميم او تغيير في بناء قائم بصورة تضمن مثانة جميع الجدران واساساته وسقفه ومداخنه واقسامه الخارجية ووسائل تهويته حسب الاصول والترتيبات الصحية فيه .

المادة ٨ - عندما يهدم بناء ، او قسم منه ، مواجه لشارع ، بقصد اعادة انشائه ، لا يعاد انشاء البناء الا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع فيه ذلك البناء .

المادة ٩ - للمجلس ان يمنع استعمال اى بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او ترميمه بصورة تجمله صالحا للسكن .

المادة ١٠ - لا يجوز لاي شخص ان يقوم بحفر جورة امتصاصية ، او بئر ، قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس .

المادة ١١ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناء جديدة ، او اصلاح او ترميم اى رميم بناء قديمة ، او اجراء تغيير في بناء قائمة ، او حفر بئر ، او اقامة سور ، او حفر جورة امتصاص ، ضمن منطقة البلدية ، ان يقدم طلبا الى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصة بذلك ، على النموذج الذي يضعه مهندس البلدية ،

المادة ١٢ - يقتضي على صاحب البناء ، دون اجحاف بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب اى تشريع او قانون معمول به :-

أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من اية اضرار قد تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ، ويكون مسؤولا عن اية اضرار تلحق بأي فرد من العمال او الجمهور بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاه ، كما ذكر انفا ، على ان يراعى في ذلك احكام اى تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن .

ب - ان لا يسمع بالتجاوز على اى طريق ، بوضع اى شيء عليها ، الا بعد الحصول على اذن كتابي من الرئيس .

ج - ان يضع ما يطلبه المهندس من المصاييح او السقالات ، او الحواجز الخشبية ، لوقاية افراد الناس والعمال من الأضرار التي قد تصيبهم من جراء عملية البناء .

د - ان يكون مسؤولا عن مثانة البناء اثناء الانشاء .

هـ - ان يزيل جميع الانقاض التي تبقى في العقار ، او حوله ، او في الارض او في الطريق المجاوره له ، بعد انجاز عملية البناء ، او اثناء اى دور من ادوار الانشاء ، واذا تخلف عن ازالة هذه الانقاض ، خلال ( ٤٨ ) ساعة من استلامه اخطارا بذلك من الرئيس ، فيجوز للرئيس ان يزيلها ويحصل المبالغ المنفقة في ذلك السبيل من صاحب البناء كما تحصل اموال البلدية الاخرى .

المادة ١٣ - بكل مخالفة لهذا الفصل من النظام تعتبر انها ارتكبت من قبل اصحاب البناء .

هذا من الأصول

المادة ١٤ - تستوفي البلدية الرسوم المقررة اذناه من الطالب لدى اصدار الرخصة : -

- أ - رسوم الابنية على اختلاف انواعها واصنافها  
التي تبني بحجر للسكن الكراجات الخصوصية .  
ب - رسوم الابنية التجارية والصناعية  
ج - رسوم بناء الجدران الخارجية ( الاسوار )  
د - رسم حفرة امتصاصه او حمام  
هـ - رسوم الشرفات ( البلكونات ) الداخلية  
و - رسوم الشرفات الخارجية البارزة على الشوارع  
والطرقات  
ز - رسوم انشاء او توسيع فتحات نوافذ او  
ابواب في الجدران الخارجية والداخلية الانشائية  
ح - رسوم احدثات تغييرات داخلية في بناء قائم  
ط - اى انشاء لم يذكر اعلاه  
ى - الحد الأدنى لرسم الرخصة  
ق - رسم تجديد الرخصة  
ل - رسم طلب رخصة البناء
- ٢٠ فلس عن كل متر مكعب من البناء  
٤٠ فلساً للمتر المكعب  
٢٠ فلساً عن كل متر طول من البناء  
ديناراً واحداً رسماً مقطوعاً  
ديناراً واحداً للمتر طول  
ديناران عن كل متر طول من البناء  
٥٠٠ فلس عن كل فتحة  
ديناراً واحداً رسم مقطوع  
٥٠٠ فلس رسم مقطوع  
٥٠٠ فلس رسم مقطوع  
يستوفي الرسم بمعدل نصف الرسم المستوفى قبلاً  
٢٥٠ فلس رسم مقطوع

المادة ١٥ - يدفع صاحب البناء لدى تحويله اية بناءة من صنف الى آخر رسماً يعادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين اذا كانت رسوم الصنف لهذا البناء تصبح بعد اتمام عملية التحويل اعلى من رسوم الصنف السابق.

المادة ١٦ - يسرى مفعول الرخصة لمدة سنة كاملة من تاريخ صدورها ، فاذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في اى وقت لاحق ، اذا لم يتعارض تجديدها مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد.

المادة ١٧ - تستثنى المباني التي تنشئها الحكومة او البلدية ، او اماكن العبادة العامة ، من دفع اى رسم .

المادة ١٨ - يتخذ الرئيس التدابير اللازمة لقيام المهندس ، او شخص او اشخاص اخرين من ذوى الكفاءة بالكشف من وقت الى آخر ، على الابنية التي تكون في حالة خطرة ، وتقديم تقرير للمجلس يضمه رأيهم فيها اذا كانت الابنية في حالة خطرة ام لا ، ويرتب على مالك كل بناءة ان يتخذ التدابير للمحافظة على بنائه في حالة تضمن سلامة الساكنين فيه ، والجمهور .

المادة ١٩ - أ - اذا ظهر للمجلس ان بناءة من الابنية في حالة خطرة استناداً لتقرير المشار اليه في المادة السابقة يقرر اتخاذ التدابير الفورية لسندتها بدعائم من الخشب ، او اقامة سياج حولها ، او قايمة الجمهور من الخطر ، ومن ثم يبلغ المالك والساكن اخطاراً كتابياً يكلفه القيام فوراً باتخاذ الاجراءات التي يعينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك او الساكن ، الذي بلغ الاخطار عن الشروع باتخاذ الاجراءات التي كلف باتخاذها خلال خمسة ايام من تاريخ تبليغه ، او اذا لم يعثر على المالك او الساكن ، يقوم المجلس باتخاذ التدابير الفورية التي يراها ضرورة لدرء الخطر ، اما بهدم البناءة او بترميمها او بآية طريقة اخرى .

ج - لدى القيام باى عمل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس ، كما وردت في الاخطار ، يجوز له ان يبلغ الشخص الذي قام باجراء ذلك العمل ، او المالك او الساكن ، اخطاراً خطياً يكلفه فيه باتخاذ التدابير التي تعين في الاخطار ، فاذا لم يعمل بموجب الاخطار ، خلال المدة المعينة فيه ، فيجوز للمجلس ان يوعز للمهندس بأن يتخذ التدابير الفورية لذلك .

المادة ٢٠ - اذا شهد المهندس بأن بناءة من الابنية هي في حالة تجعلها تهدد سكانها او الجمهور بخطر عاجل ، فيجوز للرئيس ان يصدر امراً بأغلاق تلك البناءة في الحال ، واذا لم يتخذ مالك البناءة في الحال التدابير التي طلبها المهندس اتخاذها ، اما لعدم العثور على المالك المذكور ، او لاي سبب آخر فيجوز للرئيس ان يوعز للمهندس بأن يتخذ التدابير الفورية التي يراها ضرورة لدرء الخطر اما بهدم البناءة ، او بترميمها ، او بآية طريقة اخرى

المادة ٢١ - ان كافة النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل اتخاذ التدابير المشار اليها في المادتين ٢٠ و ٢١ من هذا النظام يدفعها المالك ، فيجوز للمجلس ان يحصل تلك النفقات كما يحصل عوائد وضرائب البلدية .

المادة ٢٢ - يجوز للمهندس ، او لاي شخص مفوض خطياً من الرئيس ان يدخل اية بناءة ، بعد اعطاء اشعار معقول بذلك ، للعمل على تنفيذ احكام هذا الفصل .

المادة ٢٣ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الشوارع العامة وانشائها وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية وفقاً لاي مشروع هيكلي او تنظيمي نافذ المفعول .

المادة ٢٤ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية والمتاخمة املاكهم للشارع السدى فتح لأول مرة ، مكلفين بدفع قسم من نفقات انشائه .

ب - يحق للمجلس ان يعين نسبة اشترك اصحاب الاملاك في النفقات المنو عنها انفا الى الحد السدى راء عادلاً ، على ان لا يزيد ما يكلف المالكون بدفعه عن ٥٠٪ من مجموع النفقات وتقسّم هذه النفقات بين المالكين بنسبة طول واجهات املاكهم الملاصقة للشارع العام .

المادة ٢٥ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم التي يقرر المجلس ، او لجنة التنظيم المحلية ، تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا النظام ، او بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى ، ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من النفقات المقدرة ويدفع الباقي بعد اتمام التعميد والتجدير .

المادة ٢٦ - اذا لم يقيم المجلس بفتح الشارع وتعميده ، خلال ستة اشهر من تاريخ القرار المتخذ بهذا الخصوص ، فيرتب عليه اعادة ما يكون قد حصله لهذه الغاية ، من المالكين .

المادة ٢٧ - أ - يعتبر مخالفاً لاحكام هذا النظام كل من : -

- ١ - انشأ اوابقى حائطا اوسياجاً او عاموداً او اى عائق آخر ، في اى شارع او في اى قسم منه ، او
- ٢ - غطي ، او اعاق ، مجرى مكشوقاً ، او مصرفاً او قناة واقعة على جانب اى شارع عام ، او
- ٣ - وضع صندوقاً او طرداً ( ياله ) او بضائع او اية مواد اخرى ، في اى شارع ، او تسبب في وضعها فيه ، بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف ، او تؤخرهم عن القيام به او تعطل او تعيق حركة السير في الشارع وقتاً اكثر مما هو ضرورى ، بالقدر المعقول ، لتحصيل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او ازالها .

هذا من الشرائع



ب- اذا ظهر ، في اية حالة من الاحوال ، ان صندوقا او طرداً ( بالة ) او بضائع او اية مادة اخرى قد نقلت من بناية او ارض ، ووضعت في شارع عام ، خلافاً لهذه المادة يعتبر مشغل تلك البناية او الارض انه هو الذي ارتكب المخالفة الى ان يقيم الدليل على خلاف ذلك .

ج- ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح خطيباً باقامة انشاءات مؤقتة في اى شارع ايام الاعياد والاحتفالات العامة .

المادة ٢٨- أ- لا يجوز لأي شخص ان يضع أية مادة من مواد البناء في اى شارع او ان يحفر حفرة او اخدود فيه ، الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من الرئيس وينبغي أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد ، أو حفر تلك الحفرة او الاخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

ب- اذا صدر مثل هذا التصريح الى شخص ما وجب عليه ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد ، أو الحفرة أو الاخدود ، او يؤمن الناس مما ينشأ عن ذلك من خطر على وجه رضى به المجلس ، او الأمور المفوض منه ، ويترتب على ذلك الشخص ، ايضاً أن يضع حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل بصورة ترضي المجلس ، او الأمور المفوض منه .

المادة ٢٩- اذا كان من رأى المجلس أن اى بناء ، أو بئر ، أو حفرة ، أو أي مكان آخر ، قد اصبح في حالة خطره على الجمهور ، بسبب عدم ترميمه او لوجود نقص في صيانته ، أو تسيجه ، أو لأي سبب آخر ، يرسل الرئيس اخطاراً خطياً الى المالك يكلفه فيه بوقايته . او اقامة سياج حوله ، في الحال ، على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه ، ويترتب على المالك القيام بمتنضيات الاخطار ضمن المدة المحددة فيه .

المادة ٣٠- اذا لحق بشوارع من الشوارع العامة ، أو بأي قسم منه ، ضرر طارئ غير مقصود ، بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له ، يجوز للمجلس ان يصلح ذلك الضرر ، وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدها في ذلك السبل من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات .

المادة ٣١- اذا وجد المجلس أن أي رصيف ، أو قسم منه ، يؤلف قسماً من شارع ، لم يحط ، بمجاراة الشك (الجبه) او لم يرصف او تحفر أفتية ومصارف فيه ، حسب ما يراه المجلس مناسباً ، يجوز له أن يرسل اخطاراً كتابياً الى اصحاب العقارات ، او الاراضي ، المتاخمة يكلفهم فيه باحاطته بمجاراة الشك ( الجبهة ) وتسويته ورصفه وحفر أفتية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الاخطار ، وبالصورة التي يعينها المجلس .

المادة ٣٢- اذا لم يشرف في العمل خلال المدة المعينة في الاخطار او ، اذا شرع فيه ثم اوقف مدة تتجاوز اربعة عشر يوماً ، يجوز للمجلس أن يتم العمل اذا استصوب ذلك ، ويكلف المالك بدفع المصاريف التي تكبدها في هذا السبل .

المادة ٣٣- يدفع المالكون كامل كلفة انشاء الرصيف ، حسب امتداد عقاراتهم عليه ، وبالنسبة التي يعينها المجلس فاذا تخلفوا عن دفعها تستوفى منهم بالطريقة التي تستوفى بها الضرائب والمواليد المستحقة للمجلس .

المادة ٣٤- يكون عرض طريق السيارات في كل شارع بالقدر الذي يعينه .

المادة ٣٥- اذا رغب شخص في انشاء رصيف متاخم للملكة ، ضمن منطقة البلدية ، ينبغي عليه أن يقدم طلباً تحريراً بذلك الى المجلس لاصدار رخصة له ، تشتمل على تعليقات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف بمتنضاهما .

المادة ٣٦- يستوفي المجلس مبلغ ١٠ فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوي انشاءه ( على ان لا يقل عن ٥٠٠ فلس ) لاصدار الرخصة المشار اليها في المادة السابقة .

المادة ٣٧- يجوز للمجلس ان يسمي ، او يعيد تسمية ، اى شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ، ويجوز له ، او لمعلمه ، ان يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجبهة الخارجية من أي ملك مجاور له ، او على اى قسم خارجي منه بالصورة التي يستصوبها .

المادة ٣٨- يحق للمجلس ان يزيل اية لوحات باسماء الشوارع وضعت دون اذن منه .

### الفصل الثاني

#### الاسواق العامة

المادة ٣٩- تنشأ في مدينته عنتبا اسواق لبيع الخضار والفواكه وبيع السمانة وغيرها من السلع في الاماكن المخصصة لهذه الغاية بقرار من المجلس يعلن عنه في المدينة .

المادة ٤٠- لا يجوز لأي شخص أن يبيع ، أو يعرض للبيع ، بالجملة أو المفرق ، اية فاكهة او خضار او سلع مماثلة ضمن منطقة البلدية الا في المواقع المخصصة لذلك .

المادة ٤١- يستوفي المجلس ٣٪ من ثمن جميع الخضار والفواكه التي تباع ضمن منطقة البلدية سواء كانت من انتاج تلك المنطقة او مجلوبة من خارجها ، طازجة او مجففة .

المادة ٤٢- أ- يستوفي المجلس رسماً عن الموزونات التالية ، مباشرة او بواسطة الملتزم ، من الشاري ، أو من الشخص الذي يخلها الى اسواق البلدية ، او الاماكن الاخرى ضمن منطقة البلدية ، او لأي دكان بقصد البيع بالجملة او المفرق لو كان جالها هو صاحب الدكان الذي صدرت رخصة العمل باسمه وذلك بالنسب التالية ، :-

فلس	دينار
--	١
--	١
٢٥٠	--
--	٢
٢٥٠	--
١٠	--
٢٠	--
٢٠	--
١٠	--
٣٠	--
٥	--

عن كل حمولة سيارة من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها .

عن كل سيارة من الحبوب ومشتقاتها .

عن كل سيارة من جفت الزيتون المحروق .

عن كل سيارة من اللوز الاخضر والمجفف وحب الزيتون الاخضر خرجت من منطقة بلدية عنتبا بقصد البيع .

عن كل سيارة من جفت الزيتون خرجت من منطقة بلدية عنتبا بقصد البيع .

عن كل جلد من جلد الشاة او الماعز صغيرة او كبيرة .

عن كل جلد من جلود البقر أو الأبل صغيرة او كبيرة .

عن كل شوال من الخنطة ( ما عدا ما يطحن للاهلين ) والعدس والبقول والحمص الترمس والبرغل والفريكة وما كان من هذه المواد او ما هو في حكمها يعرض للبيع حياً او مجروشاً او مجلوباً للطحن او الجرش .

عن كل شوال شعير ، كرسنه ، جلبانه ذره .

عن كل شوال سمسم .

عن كل خيشة قبن .

ب- تستوفي الرسوم التالية عن كل سلعة من السلع التالية :-

فلس	دينار
١	—
٢٥	—
٣٠	—
١٠	—
٢٠	—
١٠	—
١٠	—
١٠٠	—
٥	—
٥٠٠	—
٥	—
١	—
١٠	—
١٠	—
١٠٠	—
٥	—

المادة ٤٣ - يستوفي المجلس من البائع رسماً مقداره (٢ ونصف %) عن ثمن كل حيوان يباع ضمن منطقة البلدية ولدى مبادلة حيوان باخر يستوفي الرسم من كلا الفريقين كل بنسبة قيمة حيوانه المقدرة .

المادة ٤٤ - يحظر على أي شخص ان يضع بسطة او مظلة او تخشيبه في مكان او شارع عام ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

المادة ٤٥ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً قدره (٥٠٠) فلس عن رخصة اي بسطة او مظلة او تخشيبه تشغل مساحة لا تتجاوز مترين مربعين .

المادة ٤٦ - يستوفي المجلس من المشتري ، اما مباشرة او بواسطة معتمده ، رسماً قدره (١%) من ثمن كافة الاموال المنقولة او غير المنقولة التي تباع بطريق المزاد العلني ضمن منطقة البلدية .

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تلج ضمن منطقة البلدية :-

١ - عن كل رأس من الضأن او الماعز	١٠٠ فلس
ب - عن كل رأس من البقر كبيرة	٥٠٠ فلس
ج - عن كل رأس من البقر صغيرة	٢٥٠ فلس
د - عن كل رأس من الجمال	٥٠٠ فلس

المادة ٤٨ - يعاين المجلس ، او معتمده ، ويدفع جميع الاوزان والمكاييل والمقاييس المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية .

المادة ٤٩ - يستوفي المجلس رسماً قدره ( ٥ ) فلسات عن دفع كل قطعة من الاوزان والمكاييل والمقاييس ورسمها سنوياً قدره (٥٠) عن كل مجموعة ( طقم ) اوزان او مقاييس او مكاييل يعاينها ..

المادة ٥٠ - لا يجوز لأي شخص ان يستعمل وزناً او مقياساً او مكايلاً لاغراض التجارة ضمن منطقة البلدية ، ما لم يكن قد دفع رسماً عنه للمجلس ودفع بخاتم البلدية .

المادة ٥١ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً عن كل آرمه او يافطة تعلق ضمن منطقة البلدية ويقدر رسم رخصة الآرمه او اليافطة على اساس حجمها بمعدل (٥٠٠) فلس عن كل متر مربع منها ، ويشترط في ذلك ان يكون الحد الأدنى للرسم (٢٥٠) فلس ، ويستوفي الرسم مضاعفاً عن الآرمه او اليافطة ذات الوجهين .

المادة ٥٢ - لا يجوز وضع آرمه او يافطة في شارع او طريق عام او زقاق او ساحة او ميدان او تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور او يخجب النظر .

المادة ٥٣ - يعنى اسماء وعناوين المخازن او المقارنات او محال الاعمال ومشغلوها المكتوبة على ابواب او على واجهات عرض البضائع ( الفترينات ) من الرسوم المقررة في هذا النظام .

المادة ٥٤ - يحق للمجلس ان ينصب الواحا خشبية في الاماكن التي يستصوبها ضمن منطقة البلدية لاجل عرض الاعلانات والنشرات عليها .

المادة ٥٥ - لا يجوز عرض اي اعلان او نشرة ، ضمن منطقة البلدية ، الا على اللوح التي نصبها المجلس .

المادة ٥٦ - يقتضي على كل من يرغب في عرض اي اعلان او نشرة ، على اللوح التي نصبها المجلس ، ان يقدم للمجلس نسخة من تلك النشرة او الاعلان وان يدفع الرسوم المقررة .

المادة ٥٧ - يقدر الرسم المستحق عن النشرة او الاعلان ، المراد عرضها ، على اساس حجم تلك النشرة او الاعلان بمعدل ( ١٠٠ ) فلس عن كل متر مربع ، ويشترط في ذلك ان يكون الحد الأدنى للرسم ( ٥٠ ) فلساً في الاسبوع .

المادة ٥٨ - تعفى الاعلانات والنشرات التابعة لاية دائرة من دوائر الحكومة او البلدية من دفع الرسوم ، وتعفى ايضا الاعلانات والنشرات الخاصة بالمشايرع الخيرية وبموافقة المجلس .

المادة ٥٩ - يجوز للمجلس ، من وقت لآخر ، ان يحدد السعر الاعلى لجميع اصناف المواد الغذائية ، او لأي صنف منها يباع بالجملة او المفروق ، ضمن منطقة البلدية وان يتخذ الاجراءات التي يراها مناسبة لمنع الغش فيها واتلاف الفاسد منها .

المادة ٦٠ - عندما يحدد المجلس السعر لأية مادة غذائية يعلن عن الاسعار باعلانات تعرض في الاماكن التي يعينها ، ولا يجوز لأي شخص ان يبيع اية مادة من المواد الغذائية المحددة اسعارها بسعر اعلى من السعر الذي حدده المجلس ، كما لا يجوز بيع اية مادة غذائية يعتبرها المجلس فاسدة ، او مغشوشة ، ويحق له مصادرتها واتلافها ، بعد عرضها على طبيب الصحة واقراره ذلك .

مجلس من الشاير

المادة ٦١ - يقتضى على بائع اية مادة غذائية ان يضع في مكان ظاهر من محله ، او بسطته قائمة يبين فيها بوضوح اسعار كل صنف من المواد الغذائية ، كما حددها المجلس .

المادة ٦٢ - لا يجوز لاي شخص ان يعمل كمتال او سقا او مساح احذية او حامل سلة او حفار اختام او مصور او بائع صحف او بائع متجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان مرخصا له بذلك من المجلس .

المادة ٦٣ - يستوفي المجلس رسما سنويا عن اصدار الرخص بالنسب التالية :

فلس	فلس
٥٠٠ رخصة المتال	٢٥٠ رخصة حفار الاختام
٢٥٠ رخصة السقا	٥٠٠ رخصة المصور
٥٠٠ رخصة بائع الصحف	٥٠٠ رخصة البائع المتجول
٢٥٠ رخصة ماسح الاحذية	

المادة ٦٤ - يجوز للرئيس ان يسحب اية رخصة صادرة بمقتضى المادة السابقة مع بيان الاسباب .

المادة ٦٥ - يحظر على اي شخص . سواء كان يعمل رخصة بمقتضى المادة (٦٣) من هذا النظام . ام لم يكن ، ان يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفته ما لم يكن حائزا على رخصة تجيز له استعمالها صادرة من المجلس .

المادة ٦٦ - يستوفي المجلس رسما سنويا قدره (٥٠٠) فلس عن رخصة عربة النقل ، ويجوز للرئيس ان يسحب تلك الرخصة في اي وقت مع بيان الاسباب .

المادة ٦٧ - لا يجوز لاي شخص ان يركب دراجة غير ميكانيكية ذات عجلتين أو ثلاثة عجلات . ضمن منطقة البلدية ، الا اذا كانت الدراجة مرخصة وفقا لاحكام هذا النظام وعليها الوحة ( نمرة ) صادرة بشأنها ومعلقة خلف المقعد بالصورة التي يقرها المجلس .

المادة ٦٨ - يقتضي على كل شخص يرغب في الحصول رخصة ولوحة ( نمرة ) للدراجة ذات عجلتين او ثلاث عجلات ان يقدم طلبا بذلك الى المجلس ، ويصدر المجلس لذلك الشخص رخصة ولوحة ( نمرة ) لدى دفع رسم سنوى قدره ( ٥٠٠ ) فلسا .

المادة ٦٩ - لا يجوز تحويل رخصة دراجة صادرة بمقتضى المادة السابقة من شخص لآخر الا بموافقة المجلس ، وعند اجراء هذا التحويل يجرى المجلس التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .

المادة ٧٠ - لا يجوز لاي شخص ان يقتني كلبا ضمن منطقة البلدية ما لم يكن ذلك الكلب مرخصا ويحمل لوحة ( نمرة ) صدرت من المجلس بشأنه ومعلقة في عنقه .

المادة ٧١ - يستوفي المجلس رسما سنويا قدره (١٠٠) فلس عن كل رخصة ولوحة (نمرة) صادرة بمقتضى المادة السابقة.

المادة ٧٢ - يتولى عمال المجلس نقل جيف الحيوانات ودفنها او حرقها، ويحق للمجلس استيفاء رسم لا يتجاوز (٥٠٠) فلس من اصحاب الجيف مقابل نفقات التخلص منها .

المادة ٧٣ - يجوز للمجلس تنظيم الحرف والصناعات ضمن منطقة البلدية ، وتعيين احياء لكل صنف منها ، ومراقبة المحلات والاعمال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة .

المادة ٧٤ - اذا كان من رأي المجلس ان اية حرفة او صناعة تمارس في محل او شارع من شأنها الاضرار بالصحة العامة ، او تسبب اقلقا لراحة المجاورين ، فيجوز ان يطلب من اي شخص يتعاطى تلك الحرفة او الصناعة ان ينتقل الى الشارع او الحي الذي يعينه المجلس لممارسة تلك الحرفة او الصناعة فيه .

المادة ٧٥ - يجوز لمحكمة الصلح اصدار الامر لاي شخص ، لم يمثل لطلب البلدية كما ذكر في المادة السابقة ، بأن ينتقل من محله الى المحل الآخر الذي يعينه المجلس ، اذا ابرز لها قرار من المجلس يتضمن ضرورة انتقاله واقتنع قاضي الصلح ان محلا مماثلا لمحله متوفرا في الحي او الشارع الذي طلب منه الانتقال اليه ، وان انتقاله الى ذلك المحل لا يسبب له ضررا فاحشا .

المادة ٧٦ - يجوز للمجلس ان يمنع وقوف السيارات على اي شارع يقع ضمن منطقة البلدية ، او على اي قسم منه ، او ان يقيد وينظم وقوف السيارات على الشارع المذكور ، او على القسم المعين منه ، بأمر او اعلان يضعه في ذلك الشارع ، او في ذلك القسم ، كما يحق للمجلس استيفاء الرسوم التي يقرها من اصحاب السيارات .

### الفصل الثالث

#### الدفاع المدني ومراقبة المحلات العامة

المادة ٧٧ - يتولى المجلس الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .

المادة ٧٨ - يجوز للمجلس انشاء الملاهي التي يراها لازمة من اجل الوقاية من الغارات الجوية وذلك اما على نفقته الخاصة او نيابة عن المالكين الذين يتخلفون عن انشاؤها .

المادة ٧٩ - يحق للمجلس استيفاء اية نفقات قد ينفقها على انشاء الملاهي من المالك بعد اخطاره بضرورة انشاؤها . وتخلفه عن ذلك .

المادة ٨٠ - يشرف المهندس على انشاء الملاهي الخاصة والعامة ويعمل المالكون وفق تعليماته وتعليمات الجهات الرسمية المختصة .

المادة ٨١ - كل من خالف تعليمات صادرة اليه بضرورة انشاء ملجأ ، او قام بالعمل خلافا للتعليمات . يكون عرضة للعقاب ، كما يكون ملزما بدفع النفقات التي يضطر المجلس لاتفاقها نيابة عنه .

المادة ٨٢ - يقوم المجلس بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفاء جميع الحرائق التي تشب ضمن منطقة البلدية .

المادة ٨٣ - يستوفي المجلس الرسم والنفقات التي يقرها من حين لآخر عن اي عمل يقوم به في اطفاء الحرائق .

المادة ٨٤ - يتولى المجلس المحافظة على الاخلاق والاداب ومنع الدعارة واغلاق اي محل مشبه وتقديم المسئولين عنه الى المحاكمة .

المادة ٨٥ - يجوز للمجلس بموجب قرارات يتخذها من حين لآخر ، مراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والحانات والملاعب ودور السينما والملاهي الاخرى ، وتنظيمها ، وتحديد مواعيد فتحها واغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها .

هذا من الأعمال



المادة ٨٦ - يصدر المجلس من حين لآخر ، التعليمات التي يراها مناسبة لتنفيذ المادة السابقة ، ويلفها الى المسؤولين عن المحلات المشار اليها ، من اجل التقيد بها ، وحرصا على الاداب والاخلاق العامة .

المادة ٨٧ - تعتبر كل مخالفة للتعليمات التي يصدرها المجلس ، حسب ما جاء في المادة السابقة مخالفة بلدية ، ويحق للمجلس اغلاق اي محل من المحلات المذكورة في حالة عدم تنفيذ المسؤولين عنها التعليمات المبجلة اليهم .

### الفصل الرابع

#### منع المكاره الصحية

المادة ٨٨ - تعتبر الامور التالية مكاره صحية ويحق للمجلس ازالتها : -

- أ - كل عقار يكون ( حسب رأي مامور الصحة ) خطرا على الصحة .
- ب - كل كوخ او حاضرة او خيمة مستعملة للسكن دون توفر المستلزمات الصحية :
- ج - كل عقار ليس له مجرى او يكون مجراه ( حسب رأي مامور الصحة ) غير كاف للتصريف .
- د - كل بركة ، او حفرة ، او مصرف ، او مرحاض ، او جورة مرحاض ، او صندوق زباله ، او ساحة . على حالة من القذارة تجعلها خطرا على الصحة .
- هـ - كل حيوان محجوز على وجه من شأنه ان يجعله مضرا بالصحة ، او جلب الحيوانات الى الساحات العامة او رعيها فيها .
- و - كل كوم يكون مضرا بالصحة .
- ز - كل عقارا ، او قسم منه ، يكون مزدحما بالسكان على وجه يجعله مضرا بصحة الساكنين فيه ، او خطرا عليهم ، سواء كان ساكنوه افراد عائلة واحدة ام لم يكونوا .
- ح - كل مصرف او مجرى ، او مزراب ، او قسطل ، او انبوب ، لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها ، او يسبب ضررا للغير ، او يصب في الشارع العام من على ارتفاع يزيد على نصف متر .
- ط - كل كوم ، مهما كان نوعه ، موضوع في اية بناءة ، او بمخازنها اذا كان يسبب رطوبة لتلك البناءة .
- ي - كل انبوب براز او انبوب مياه قدرة ، او جورة مرحاض ، او مجرى معطوب على وجه تنبعث منه الروائح الكريهة ، او ترشح منه محتوياته .
- ك - كل جورة مرحاض ( لم تبني كما يجب كجورة راشحة ) ، او منفذ تفتيش ترشح منه المياه .
- ل - كل مدخل مجرى واقع داخل البناء سواء كان مجهزا بمصيدة ، ام لم يكن ، عسدا المرحاض او البالوعة او المبوالة المجهزة بمصيدة حسب الاصول .
- م - كل موقد او فرن لا يستهلك بالقدر المستطاع الدخان المتصاعد على الموقد المحروق فيه بقطع النظر عما اذا كان الموقد او الفرن مستعملا للمقاصد التجارية او لغايات اخرى .
- ن - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا ، او يتصاعد منها الدخان بكثرة تستدعي التذمر .
- س - تنظيف السجاجيد والبسط وغير ذلك من الاثاث ونفضها في الشارع بين الثامنة صباحا والتاسعة مساء

ع - كل معمل او مشغل ، غير مرخص ، ولا ينظف ولا تجري فيه التهوية بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والابخار والغبار ، وغير ذلك من الشوائب المضرة بالصحة ، عديمة الضرر ، بقدر الامكان ، او يكون مكثفا لدى سير العمل فيه على وجه يؤدي الى تعريض صحة المستخدمين للخطر او للضرر .

المادة ٨٩ - ينظر على اي شخص ان :

- أ - يطرح او يضع اية قذارة او نفايات او مواد كريمة اخرى او ان يبول او يتغوط في اي شارع او ساحة ضمن منطقة البلدية .
- ب - يلقي اية نفايات او اشياء اخرى على اي شارع او ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة لسبيل الآخرين .
- ج - يقي او يضع في اي شارع او ساحة الآت او ماكينات خربة او نفايات حديدية او حجارة او ردم بناء او غير ذلك من المواد او ان يسمح بابقاء هذه المواد او وضعها في اي شارع او ساحة .
- د - يترك حيوانا في اي شارع ، او ان يربطه ، او ان يدعه هائما ضمن منطقة البلدية .
- هـ - يضع ، او يترك ، اية مواد او اشياء اخرى على أي شارع ، او يسمح بوضعها او تركها او ان يسمح بمرور اية مواد او اشياء اخرى فوق الشارع ، على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيها دون ان ينال تصريحاً كتابيا بذلك من الرئيس او المأمور المفوض عنه او ان يسمح باستمرار هذه المكرهة مدة اطول من المدة التي سمح له بها في ذلك التصريح .
- و - يضع ، او يتسبب في وضع اية سجف او مظلة او غطاء او خيمة او اى شيء آخر فوق اى شارع او رصيف او على محاذاته ، الا اذا كان كل جزء من ذلك السجف ، او تلك المظلة ، او الغطاء او الخيمة ، او الشيء الاخر ، مرتفعا عن سطح الارض بما لا يقل عن المتر ونصف المتر .
- ز - يمسك اية اسلاك ، او ما شابهها من الادوات فوق اى شارع ، او يتسبب في مدها ، دون ان ينال تصريحاً كتابيا بذلك من الرئيس .
- ح - يوقف اية عجلة او عربة او دراجة ، في الطريق ، اطول من المدة اللازمة لتحميل البضائع فيها او انزالها منها .
- ط - يخفر اية طريق ، او يتسبب في اجراء حفريات فيها ، دون ان ينال تصريحاً كتابيا من الرئيس او المأمور المفوض منه .
- ي - يتخلف عن تسييج اية حفريات اجراها في الشارع ، او عن وضع فور بيناب الحفريات بعد غروب الشمس ، لتنبية المارة وسائقي السيارات الى وجود الحفريات .
- ك - يطير طياره ( من الورق ) في اى شارع او ساحة ، أو ان يقلب باية قذيفة فوق اى شارع او ان يطفئ قصدا ، او بصورة غير مشروعة ، نور اى مصباح ، وضع لائارة الشارع او تخفير المارة او السائقين .
- ل - يمتطي ، او يسوق بعنف ، حصانا ، او حيوانا آخر في اى شارع ، او ان يقود او يركب حصانا او حيوانا او ان يدفع او يسحب او يركب اية عجلة او عربة او دراجة على رصيف اى شارع .

هكذا من الأشغال

م - يتعرض لاية علامة من علامات البلدية، او اعلان من اعلاناتها، او مصباح من المصابيح في الشارع او شجرة مغروسة على جانب اى شارع، او يلحق ضرراً باى شيء مما تقدم، او يطمسه او يغيره .

ن - يشغل ، او يتسبب في تشغل ، اى غرامافون ، او ردايو ، او ميكبر صوت ، او ما شاكل ذلك من آلات على وجه يقلق راحة الآخرين .

س - يعرض اى منظر تمثيلي او لىو عمومي في اى شارع او ساحة .

ع - يقف او يقعد - أو يضطجع ، في اى شارع على وجه يعيق حرية المرور .

المادة ٩٠ - أ - اذا قنع الرئيس او المأمور المفوض من قبله ، بوجود مكرهه بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة يوعز بإرسال اشعار الى الشخص السلى نجت تلك المكرهه عن فعله او تقصيره او تقاضيه ، او ظلت المكرهه مستمرة بسبب ذلك : او الى مالك العقارات الموجودة فيها المكارة . اذا تعذر إيجاد الشخص المذكور ، يكلفه فيه بازالة المكرهه خلال المدة المذكورة في الاشعار ، وطبقاً للطريقة الميمنة فيه . والقيام بكافة الاعمال الضرورية لازالة المكرهه والحيلولة دون تكررها .

ب - يكون قرار الرئيس او المأمور المفوض من قبله . فيما يتعلق بالواجب اجراؤه نهائياً وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ .

المادة ٩١ - أ - اذا كانت المكرهه ناتجة عن عدم وجود المنشآت المتعلقة بالمجاري : او عن عيب فيها . او كان العقار المبحوث عنه غير مأهول - يرسل الاشعار الى مالك العقار .

ب - اذا كانت المكرهه ناتجة عن افعال ساكن العقار . او قصوره ، او كان استمرار وجودها ناشئاً عن ذلك ، فيرسل الاشعار الى الساكن .

ج - اذا كان للعقار اكثر من مالك واحد فيكفي ان يرسل الاشعار الى احدهم .

د - اذا كان يسكن العقار اكثر من ساكن واحد فيكفي ان يرسل الاشعار الى الساكن المعروف

هـ - اذا كان المالك غير مقيم في البلاد ، في الوقت المبحوث عنه ، يرسل الاشعار الى الشخص الذي يكون اذ ذلك وكيلاً عنه ، سواء كان ذلك الوكيل يتناول اجرا عن عمله ، ام لا ، ويعتبر الوكيل المسمى اليه من اجل غايات هذا النظام بمثابة المالك .

المادة ٩٢ - اذا تعذر إيجاد الشخص الذي سبب المكرهه ، واتضح ان وجودها واستمرارها لم يكن ناشئاً عن فعل اتاه مالك العقار ، او شاغله ، او عن قصور او تناقض منها ، يجوز للمجلس ان يزيل المكرهه على نفقته .

المادة ٩٣ - اذا لم يعمل بالاشعار المبلغ حسب الاصول وفقاً لهذا النظام خلال المدة المذكورة يجوز للمجلس ، او المأمور المفوض من قبله ، ان يطلب الى محكمة الصلح تكليف المتخلف بالحضور امامها .

المادة ٩٤ - اذا اقتنع قاضي الصلح بان المكرهه لم تزل موجودة ، او ان الاشغال المطلوبة في الاشعار لم تنفذ بنهايتها بصورة تكفل عدم تكرور المكرهه ، فللمحكمة عندئذ ان تحكم بغرامة لاتزيد على عشرة دنانير ، واذا استمرت المخالفة يجوز للمحكمة ان تحكم بدفع غرامة قدرها (دينار واحد) عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ، ويجوز لها في الوقت نفسه ، ان تصدر امراً يلزم المتخلف بالقيام بجميع الاشغال المدرجة في الاشعار ، خلال المدة التي تعينها في ذلك الامر ، واذا لم يتم العمل لدى انقضاء المدة المعينة في الامر يجوز للمحكمة ان توعد الى المجلس ، او المأمور المفوض من قبله ، بتنفيذه ، ويقتضي على الشخص الذي صدر الامر بحقه ان يدفع النفقات التي تكبدها المجلس في سبيل تنفيذ الامر .

المادة ٩٥ - للمأمور الصحة ، من اجل القيام بواجباته ، صلاحية الدخول الى اى عقار - بمفرده او مع مساعديه ، بعد اعطاء اشعار (كتابي) الى ساكن العقار ، يعلمه فيه بعزمه على دخول عقاره (بعد مضي ٢٤ ساعة على تاريخ الاشعار) ، ويكون له ايضاً حق حفر المجاري والمباول . الخ فاذا وجدها في حالة جيدة تطمر الارض ويصلح الضرر الناجم على نفقة المجلس ، واذا وجد عيباً في المجاري يجوز للمجلس ان يرسل اختطراً تحريراً الى مالك العقار ، او ساكنه ، حسب مقتضى الحال .

المادة ٩٦ - ليس في هذا النظام ما يمنع مأمور الصحة من لفت انتباه مالك العقار ، او ساكنه ، الى وجود المكارة بإرسال مذكرة تنبيه اليه :

المادة ٩٧ - أ - اذا تبين للمجلس ، بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ، ان بناء واقعا ضمن منطقة البلدية ، غير مجهز بالمقدار الكافي من المراحيض ، او صناديق الزبالة ، يجوز للرئيس ، او للمأمور المفوض من قبله ، ان يكلف مالك ذلك البناء باشعار خطي ، بان يقوم خلال المدة التي يعينها في ذلك الاشعار ، باعداد مراحيض كافية حسنة التهوية مجهزة بالابواب والاعطية اللازمة وبصناديق الزبالة من النوع الموافق عليه ومجهزة بغطاء محكم حسب ما ذكره ويقتضي ابقاء هذه الصناديق في حالة جيدة يرضى عنها مأمور الصحة .

ب - اذا لم يعمل المالك بمتطلبات الاشعار المبلغ اليه ، يجوز للمجلس حين انقضاء المدة المعينة فيه ، ان يقدم طلباً للمحكمة يطلب فيه دعوة المتخلف للحضور امامها ، ويجوز للمجلس ايضاً ان يقوم بالاشغال المطلوب اجراؤها ، دون ان يلجأ في بادئ الامر الى اخذ تفويض بذلك من المحكمة ، وان يسترد من المالك النفقات التي يتكبدها من جراء ذلك .

المادة ٩٨ - لا يجوز انشاء جورة مرحاض على بعد يقل عن ٤ متر عن اية بناءة - او على بعد يقل عن ٨ متر من اى صهرنج ماء ، او بئر ، ولا يجوز انشاء جورة مرحاض واشحة في اى مكان من الامكنة الا بموافقة المجلس وطبيب الصحة .

المادة ٩٩ - يترتب على كل شخص يستخدم عمالاً ان يبيء ما يراه مأمور الصحة ضرورياً من المرافق الصحية . واذا كانت هذه المرافق مؤقتة ينبغي وضعها وانشاؤها في المكان الذي يوعز به ذلك المأمور .

المادة ١٠٠ - يترتب على كل شخص يملك بناءة ، او يقطنها ، وكل شخص يملك بناءة غير مسكونة ان :

أ - يبقى تلك البناءة والاماكن المجاورة لها مباشرة نظيفة . و

ب - ينظف ويزيل ما تراكم من الاقذار ، او الاوساخ ، او النفايات ، او اية مادة اخرى يعرض على وجودها في تلك الابنية ، او بجوارها ، وان يضعها في وعاء له غطاء .

المادة ١٠١ - يقتضي على كل من يشغل بناءة واقعة في منطقة البلدية ان يعد العدد الذي يطلبه مأمور الصحة من صناديق الزبالة ، وان يضعها في الاماكن التي يعينها له ، ويترتب على مشغل البناءة ان يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة ، وان يصلحها متى خربت ويبدلها بغيرها من وقت لآخر ، وفقاً لتعليمات المأمور ، وخلال المدة التي يحددها .

كل من اشعل

المادة ١٠٢- لا يجوز لأي شخص من الأشخاص في منطقة البلدية ان يطرح او يلقي نفايات في أي مكان خلاف صناديق الزباله المقررة .

المادة ١٠٣- يترتب على كل من يشغل اسطبلًا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لايذاء نفايات الاسطبل في اوعية خاصة ، بعدها لتلك الغاية ، على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررها مأمور الصحة ، ومن المادة التي يعينها .

المادة ١٠٤- يترتب على كل من يشغل محلا تجاريا في منطقة البلدية ان يتخذ التدابير لايذاء نفايات الحرفة التي يتعاطاها في اوعية خاصة ، بعدها لتلك الغاية ، على ان تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررها مأمور الصحة ، ومن المادة التي يعينها وان يضعها في المكان الذي يعينه .

المادة ١٠٥- يترتب على كل من ينقل القمامة ، او نفايات الاسطبلات ، او المحال التجارية ، ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلويث الارصفة او الطرق ، او ان يستعمل سيارة ، او وعاء مصنوعا على وجه يحول دون تسرب النفايات منه .

المادة ١٠٦- أ- يجوز لهمال المجلس او وكلائه ، ان يدخلوا ، خلال الاوقات المعقولة التي يعينها المراقب ، ساحة اية بنايه او محل تجاري او اسطبل ، لاجل جمع النفايات او نقلها وفقا لاحكام هذا النظام .

ب- يترتب على شاغل البناية او الاسطبل او المحل التجاري . ان يضع صناديق الزباله او الاوعية المعدة لجمع وازالة النفايات ، في مكان قريب من متناول يد عمال المجلس .

المادة ١٠٧- يجوز للمناظر . او لأي مأمور من مأموري البلدية . ان يدخل ساحة اية بناية ، او محل تجاري او اى اسطبل للتأكد من مراعاة احكام هذا النظام .

المادة ١٠٨- ينقل عمال المجلس او وكلائه ، جميع النفايات من الاسطبلات . ونفايات المحال التجارية . ودور السكن التي ينجمها العمال الى الاماكن التي يعينها المجلس بموافقة طبيب الصحة وتكون تلك النفايات ملكا للمجلس

#### الفصل الخامس

##### احكام عامة

المادة ١٠٩- باستثناء ما ورد عليه نص خاص في هذا النظام :-

أ- ينتهي العمل باية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام في اليوم الحادى والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ب- اذا صدرت رخصة بمقتضى هذا النظام بعد اليوم الثلاثين من شهر ايلول من اية سنة فيستوفى نصف الرسم المقرر عن الرخصة .

المادة ١١٠- يحق للمجلس الامتناع عن اصدار اية رخصة لأي شخص ، كما يحق له سحب اية رخصة ، بعد اصدارها للأسباب التي يراها داعية لذلك ، وفي تلك الحالين يحق للشخص المتضرر استئناف قرار المجلس الى منصرف الالواء الذى يكون قراره نهائيا ، ولا تعساذ اية رسوم كانت قد دفعت للبلدية بسبب سحب الرخصة من صلاحت له .

المادة ١١١- يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الاعمال التالية :-

- |   |           |
|---|-----------|
| أ- عن اعطاء صورة طبق الاصل عن رخصة او ايصال           | ١٥٠ فلساً |
| ب- عن اصدار اية شهادة او مستند ختم بخاتم البلدية      | ١٠٠ فلساً |
| ج- عن كل لوحة ( عمرة ) يصدرها المجلس بموجب هذا النظام | ١٠٠ فلساً |

المادة ١١٢- أ- يجوز للمجلس تلزم اي سوق من اسواق البلدية ، او اية رسوم اخرى ، والتعاقد مع الاشخاص او الشركات على جباية اى رسم ، يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسم للملتزمين كانه تم للمجلس .

ب- يقتضي على كل ملتزم لاية رسوم بلدية ان يعمل للمجلس اثناء ممارسته عمله شهادة ، تحمل خاتم البلدية وتوقيع رئيسها ، تشير بانه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ويترتب على الملتزم ابراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة ١١٣- يحق للمجلس تحصيل النفقات والعوائد والرسوم ، التي تستوفى لصالح البلدية عملا بهذا النظام ، بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية الاخرى .

المادة ١١٤- يحق للمجلس تخفيض اى رسم ، مفروض بمقتضى هذا النظام ، او الاعفاء منه كليا . تشجيعا لهيئات والجمعيات الخيرية والثقافية والالندية الرياضية او مراعاة لفقر المكلف .

المادة ١١٥- ان الاشعارات والاختارات والاعلانات والاوامر وسائر المستندات ، التي يتطلب هذا النظام تبليغها ، تعتبر مبلغة حسب الاصول اذا سلمت للشخص المطلوب ارسالها اليه او اذا تركت في مكان معروف انه كان يقيم فيه اخيرا ، او سلمت هي ، او نسخة عنها ، الى اى شخص موجود اذا كان المطلوب ارسالها اليه مالك العقار او ساكنه ، او تعليقها في مكان ظاهر من العقار اذا تعذر ايجاد شخص فيه يمكن تبليغها له . كما يجوز تبليغها بالبريد المسجل ، وتعتبر انما بلغت في الحين الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاشعار الى الشخص المرسل اليه وفقا لسير البريد المعتاد . ولا ثبات هذا التبليغ يكفي ان يقام الدليل على ان الاشعار او الاخطار ، او الاعلان ، او المستند الاخر ، قد عنون بالعنوان الصحيح ، وسجل برقم في سجل الرسائل الصادرة ودون فيه عبارة (ارسل بالبريد المسجل ) وكل اشعار ، او اخطار ، يتطلب هذا النظام تبليغه الى مالك العقار ، او ساكنه ، يجوز ان يعنون بكتابة عبارة (مالك اوساكن ) العقار مع ذكر العقار دون الحاجة الى ذكر اى اسم او وصف اخر .

المادة ١١٦- كل من :-

- أ- خالف احكام هذا النظام ، و
- ب- تخلف عن العمل بموجب اخطار وجهه اليه الرئيس عملا باحكام هذا النظام . و
- ج- قام باى عمل خلافا لتعليمات ، و
- د- عارض اى موظف من موظفي البلدية في القيام بواجبه ، يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب ، لدى ادانته ، بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير ، وتفرض عليه غرامة اضافية لا تتجاوز دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

المادة ١١٧- يستوفي المجلس من صاحب كل برءاء ضمن منطقة البلدية رسما سنويا قدره ٥٠ فلسا مقابل العناية الصحية .

المادة ١١٨- تحول الغرامات التي تستوفي من المخالفين لاحكام هذا النظام الى صندوق بلدية عنيبتا .

المادة ١١٩- يلغى نظام مجلس بلدية عنيبتا المحلي لسنة ١٩٤٦ وای نظام آخر الى المدى الذي تكون فيه احكامه مغايرة لاحكام هذا النظام ، ويشترط في ذلك ان كافة العقود والتعهدات والاعمال التي اجراها مجلس ، او لجنة بلدية عنيبتا وفقا للصلاحيات المخولة لذلك للمجلس ، او اللجنة ، بمقتضى اى نظام ملغى تبقى سارية المفعول خلال مدة العمل بتلك العقود والتعهدات ويطبق عليها احكام هذا النظام الى الدرجة التي تستلزم ذلك ..

كل من أشعل



## نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٥

## نظام مكافأة أعضاء المحاكم الصناعية

صادر بالاستناد الى المادة ٩٣/٤ من قانون العمل الاردني رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مكافأة أعضاء المحاكم الصناعية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٥ .  
المادة ٢ - يتمتع كل عضو من أعضاء المحاكم المعنية من قبل مجلس الوزراء بموجب المادة (٩٣) فقرة (١) من قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ عشرة دنائير عن كل قضية .

١٩٦٥/٥/١٢

### الحسين طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب الخياط	عز الدين المقي	حازم نسيه
وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	العدل	برق وبر
عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين
وزير	وزير	وزير
المواصلات	الاشغال العامة	الاعمال
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحي الخطيب
وزير	وزير	وزير
البلدية والتروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	نجريس حدادين	حاتم الزوي

## نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥

نأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٥

## نظام التشكيلات الادارية المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التشكيلات الادارية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٥ .  
المادة ٢ - تعدل المادة (٤٦) من النظام الاصلي بخلف عبارة ( او قائمقام او مدير ناحية ) الواردة في مستهلها .

١٩٦٥/٥/١٢

### الحسين طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب الخياط	عز الدين المقي	حازم نسيه
وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	العدل	برق وبر
عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين
وزير	وزير	وزير
المواصلات	الاشغال العامة	الاعمال
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحي الخطيب
وزير	وزير	وزير
البلدية والتروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	نجريس حدادين	حاتم الزوي

هذا من الشاهلي

## محرر المصير للملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٥

### نظام معدل لنظام اجور المساعي

لموظفي دائرة البيطريه والتلقيح الاصطناعي والمهاجر الزراعية/وزارة الزراعة

صادر بمقتضى المادة ٢٠/ط من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤ والمادتين ٩٠٦ من قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اجور المساعي لموظفي دائرة البيطريه والتلقيح الاصطناعي والمهاجر الزراعية/وزارة الزراعة لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة عبارة (والمستخدمين) بعد عبارة (وغير المصنفين) الواردة فيها.  
المادة ٣ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باضافة عبارة (والمستخدم) بعد عبارة (غير المصنف) الواردة في الفقرة (د) منها .

١٩٦٥/٥/١٢

### احسين طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المفتي	حازم نسيبة
وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	العديلية	برق وبري
عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	كامل محي الدين
وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس حدادين	حازم الزعبي

## محرر المصير للملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٣) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨

نوافق على ابرام اتفاق التعاون الثقافي والفني ما بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الاردنية الهاشمية بشكليه المرفق.

### احسين طلال

١٩٦٥/٥/١

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المفتي	حازم نسيبة
وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	العديلية	برق وبري
سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني
وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني
عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس حدادين	حازم الزعبي

هذا من الأعلى

## مشروع اتفاقية تعاون ثقافي وقبي

بين

حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

∞ ∞ ∞

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

رغبة منهما في توثيق علاقاتها الودية وفي تحديد الاطار العام لتعاونها على الصعيدين الثقافي والفني على اساس المساواة بين الطرفين المتعاقدين قد اتفقتا على ما يلي :-

### المادة الاولى

تقرر الحكومتان تنظيم تعاون ثقافي وفني بين الدولتين في حقول التعليم والبحث وتدريب الموظفين الاداريين والفنيين والتنمية في المملكة الاردنية الهاشمية وفقا للمخططات التي ستحدد فيما بعد في اتفاقات متممة لتعقد تطبيقا لهذه الاتفاقية التي ستكون اساسا لكل هذه الاتفاقات .

### المادة الثانية

يشجع كل من الفريقين المتعاقدين وبقدر المستطاع تعلم لغة وآداب ومدنية الطرف الآخر . وبصورة خاصة تسعى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في تنمية تعليم اللغة الفرنسية في مؤسساتها التعليمية الرسمية وفي تعليم هذه اللغة في المدارس الخاصة على مختلف المستويات .

### المادة الثالثة

يقدر الفريقان المتعاقدان اهمية تدريب الاساتذة المكلفين بتعليم اللغة والمدنية الفرنسيين في الاردن ولذا فانهما يتعاونان لهذه الغاية خاصة بتنظيم دورات تدريبية وبعثات دراسية .

### المادة الرابعة

يسهل كل من الفريقين في اراضيه سير المؤسسات الثقافية والعلمية والفنية كالمعاهد العلمية والمعاهد الثقافية والجمعيات الثقافية ومراكز البحوث العلمية والمؤسسات التعليمية التي يؤسسها الفريق الآخر بموافقة السلطات الوطنية المختصة . ويسهل كل من الفريقين في اراضيه سير المؤسسات الخصوصية التي تتعاون في تعليم لغة ومدنية الفريق الآخر .

### المادة الخامسة

يعمل كل من الفريقين المتعاقدين على زيادة عدد البعثات للطلاب الذين يرغبون في متابعة او استكمال دروسهم في بلد الفريق الآخر .

### المادة السادسة

يسهل كل فريق للاخر دخول ما يلي الى اراضيه وتداوله فيها وذلك ضمن قوانينه الوطنية . -

- الكتب والمجلات والمؤلفات الثقافية والعلمية والفنية والكتالوجات الخاصة بها .
  - الافلام السينمائية والمؤلفات الموسيقية ( المطبوعة منها والمسجلة ) وبرامج راديو وتلفزيون .
  - الصنائع الفنية ونسخ عنها .
- ويتعاون الفريقان بقدر الامكان في اقامة المعارض والحفلات والندوات وفي التبادل التي تنظم في هذا المضمار .

### المادة السابعة

ومن اجل وضع التعاون الثقافي والعلمي والفني بين الفريقين المتعاقدين موضع التنفيذ تعمل حكومة الجمهورية الفرنسية على ضمان ما يلي في حالة طلب حكومة المملكة الاردنية الهاشمية اليها ذلك . -

أ ( وضع معلمين وخبراء تحت تصرف حكومة المملكة الاردنية الهاشمية يكونون مكلفين اما بالاشتراك بالقيام بالدراسات العلمية او بابداء المشورة الفنية في مسائل معينة او بتنظيم دورات تدريبية .

ب ( تقديم المساعدة للمملكة الاردنية الهاشمية من اجل تطبيق برامج اجنات علمية وفنية وذلك خاصه عن طريق تعاون مؤسسات او هيئات فرنسية اخصائيه في هذه المواضيع .

ج ( ١ - منح بعثات دراسية او بعثات تعاون فني .

٢ - وتنظيم دورات دراسية وتدريبية مهنية لاردنيين وذلك في فرنسا او في الاردن .

د ( تقديم المؤلفات الثقافية والعلمية والفنية .

هـ ( تعاون المؤسسات الاخصائيه في الداسات الرامية الى الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

### المادة الثامنة

يكون للمعلمين والخبراء والمهندسين ولغيرهم من الفرنسيين الذين يوفدون الى الاردن بموجب هذه الاتفاقية والاتفاقات النتممة التي قد تلحق بها الحقوق المنصوص عليها فيما يلي وذلك طيلة اقامتهم في الاراضي الاردنية . -

أ ( تعفي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جميع الرسوم الجمركية ومن اية رسوم اخرى مفروضة على الاستيراد واعادة التصدير واية ضريبة اخرى ، الاموال والاثاث والحاجيات الشخصية التي يدخلها الى الاردن الاشخاص المذكورون في هذه المادة وافراد عائلاتهم . ويعفون ايضا ، في المملكة الاردنية الهاشمية ، من اية ضريبة على ذلك الجزء من رواتبهم الذي تدفعه الحكومة الفرنسية ومن اية ضرائب او رسوم يعفى منها عادة اعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة الاردنية الهاشمية .

ب ( يتمتع هؤلاء الاشخاص ايضا بالامتيازات الممنوحة لاعضاء البعثات الدبلوماسية فيما يتعلق باستيراد سياره للاستعمال الشخصي وباستيراد مشروبات روحية وسجائر واية حاجيات للاستهلاك الجارى وبشراء الوقود لسياراتهم الشخصية وللاستعمال المنزلي ،

هذا من المجلد



ج ( يجوز للأشخاص المذكورين في هذه الاتفاقية وخلال مدة مهمتهم ولدى انتهائها ان يبدلوا النقود الى فرنكات فرنسية بالسعر الانسب ويجوز لهم ايضا ان يحولوا النقود التي تخصهم الى الخارج .

د ( تضمن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الامتيازات التالية لهؤلاء الاشخاص ولافراد عائلاتهم

١ - حرية دخول الاراضي الاردنية والخروج منها .

٢ - مجانية اذونات العمل والاقامة .

٣ - الحصانة ضد الملاحقة القضائية بسبب تلفظ او كتابة او عمل يقوم به خلال ممارسة الاعمال الرسمية .

٤ - الاعفاء من المسؤولية تجاه فريق ثالث الا في حالة التعمد والاهمال الخطير .

هـ ( وبوجه عام فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تطبق على هؤلاء الاشخاص وعلى افراد عائلاتهم وعلى اموالهم وتقودهم ورواتبهم النظام الذي يتمتع به في الاردن خبراء الدول والوكالات الدولية الذين يتمتعون بالرعاية الفضلى .

#### المادة التاسعة

يحدد كل من الاتفاقات المنسمة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية نوع ومدة عمل الخبراء والمعلمين وغيرهم . كما يحدد ايضا نسبة المصاريف المترتبة على كل من الحكومتين .

#### المادة العاشرة

وعندما تزود حكومة الجمهورية الفرنسية حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او - مجموعات او مؤسسات تعين باتفاق الطرفين او اخصائيين فرنسيين لاحتياج بعثتهم بالآلات او بادوات او بتجهيزات ثقافية او علمية او فنية فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تسمح بدخول تلك المعدات وتعفيها من الرسوم الجمركية ومن اية رسوم اخرى مفروضة على الاستيراد او على اعادة التصدير وايضا من اية ضريبة اخرى .

#### المادة الحادية عشرة

لا يجوز تاجير او بيع بسعر باهظ او اهداء الاشياء او المعدات المستوردة دون رسوم بموجب هذه الاتفاقية الا في الحالات التي تسمح بها السلطات المختصة في الاراضي التي يجري فيها التاجير او الهداء .

#### المادة الثانية عشرة

تعين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الفنيين الاردنيين المعاوين للخبراء الفرنسيين .

ويعمل هؤلاء الخبراء اثناء القيام بمهمتهم على اعطاء المعلومات اللازمة لهؤلاء المعاوين .

#### المادة الثالثة عشرة

تقوم لجنة مشتركة ومتساوية الاعضاء بمهمة وضع برنامج التعاون بين البلدين ومتابعة تنفيذه .

تعين الحكومتان ممثلها في هذه اللجنة ويجوز بالاتفاق المشترك ضم خبراء لها .

تجتمع اللجنة المشتركة لأول مرة في عمان خلال الاشهر الثلاثة التي تلي تاريخ بدء العمل بهذه الاتفاقية وبعد ذلك تجتمع دوريا وكل سنتين على الاقل في باريس وعمان .

تكون مقترحات هذه اللجنة خاضعة لموافقة الحكومتين .

واذا اقتضت الحاجة يمكن تعديل البرامج الدورية خلال فترة تنفيذها وذلك بموافقة الفريقين .

#### المادة الرابعة عشرة

يعلم كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر باتمام اتخاذ الاجراءات التي تتطلبها قوانينه الداخلية من اجل وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

وتصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بتاريخ وصول آخر هذين الاعلامين .

#### المادة الخامسة عشرة

يجوز تعديل هذه الاتفاقية والاتفاقات المنسمة لها بموافقة الحكومتين .

#### المادة السادسة عشرة

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول الا اذا الغاها احد الفريقين المتعاقدين .

يعتبر الالغاء نافذ المفعول بعد تسعين يوما من تاريخ ابلاغه للفريق الآخر .

بتاريخ

وضعت في

على نسختين : فرنسية وعربية ، ويكون لكل من النسختين نفس الاعتبار من حيث المرجع .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

هكذا من الأعمال

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٩٤) تاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ المتضمن الموافقة على صيغة الاتفاق المقعد بين الدول الاعضاء في مشروع اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي - المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية الذي تم التوصل اليه في المؤتمر السنوي عقده وزراء المواصلات للدول المذكورة في عمان بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٥ بشكله المرفق بكتابكم المشار اليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

## اتفاق

١٤ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ شباط عام ١٩٦٥ عمان

-----

ان وزراء مواصلات الدول العربية الثلاثة : -

معالي الشيخ محمد عمر توفيق	وزير المملكة العربية السعودية
معالي السيد سميج الفاخوري	وزير الجمهورية العربية السورية
معالي السيد علي الدجاني	وزير المملكة الاردنية الهاشمية

اختمعون في عمان بناء على اقتراح وزير مواصلات المملكة العربية السعودية ودعوة وزير مواصلات المملكة الاردنية الهاشمية .

وبعد الاطلاع على البروتوكولات المتعلقة بمشروع اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي . وعلى النظام الاساسي للجنة التنفيذية التي تأسست بمقتضاها -

وعلى النظام المعدل المقترح منها للنظام الاساسي .

وبعد الاطلاع على مراحل العمل وتوراته . بما فيها ظروف التأخير والاشكالات الحاصلة نتيجة استعمال الصلاحيات المخولة بموجب البروتوكولات بما يمكن من الاجتهاد -

وبعد مناقشة الموضوع من جميع اطرافه على ضوء مراحل العمل الحاضرة والمستقبله وتوخياً لدفع عجلة العمل في المراحل المذكورة على نحو سليم يحقق الهدف المقصود وهو انجاز المشروع المتفق عليه بين الاطراف الثلاثة وانجاز ادارته وتسييره انجازاً سريعاً صالحاً ليؤدي مهمته كما هو مطلوب ومن جميع الوجوه اتفقوا على ما يأتي :-

١ - ان تتألف الهيئة العليا لشؤون الخط الحديدي الحجازي من وزراء المواصلات لدى الحكومات الثلاثة - المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، تتولى هذه الهيئة مهام المشروع وادارته ومتعلقاته على مستوى المرجع المسؤول كل منهم امام حكومته على سلامة الاجراءات .

٢ - تجتمع الهيئة العليا دورياً لا يقل عن مرتين في العام لمتابعة العمل ودراسة ما يتطلب الدراسة والبت فيه ، على ان تجتمع الهيئة كلياً اقتضت الضرورة ذلك وتصدر عنها القرارات بتوقيع اعضائها الثلاثة .

٣ - تشكل هيئة من ستة اعضاء . عضوان متفرعان عن كل وزير ، باسم ( هيئة الاشراف على شؤون الخط الحديدي الحجازي . يراقب الوزراء بواسطتهما سير العمل وتمشييه طبق المصلحة والصلاحيات المخولة كما سيأتي ، ويكون من حقها التوجيه ولفت النظر وحل الاشكالات بالاتفاق مع المدير العام وجهات الاختصاص عند الزوم على ضوء الصلاحيات المذكورة والعقود المبرمة ومتطلبات المصلحة العامة وان يرفعوا ما عدا ذلك الى الهيئة العليا .

٤ - تتطاد ادارة المشروع ومسؤوليات تنفيذه بمدير عام تختاره الهيئة العليا ويكون لها امر تعيينه واجازته وعزله ومحاكمته عند الزوم ، ويعطى الصلاحيات الكافية لتحقيق مسؤولياته المذكورة امامها كما ينبغي .

٥ - تشكل ادارة المشروع تحت مسؤولية المدير العام من الاجهزة التالية : -

أ - جهاز فني يختاره ويحدده المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف في حدود الضرورة الكافية لمواجهة مسؤولية مراقبة التنفيذ من النواحي الفنية طبق العقود والشروط والقواعد الصحيحة ووفق اللوائح والصلاحيات .

ب - جهاز مالي يختاره ويحدده المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف في حدود الضرورة الكافية لمواجهة مسؤولية الاتفاق على المشروع وعلى اجهزته وفق الصلاحيات ولوائح العمل .

ج - جهاز مكاتب برئاسة مستشار قانوني يختاره ويحدده المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف في الضرورة للاعمال المكتبية والادارية اللازمة وللمهام القانونية واعطاء المشورة فيها .

٦ - يجري تعيين واجازة وفصل ومحاكمة الموظفين من قبل المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف وفق اللوائح والصلاحيات وبمستثنى من ذلك كل من يزيد راتبه عن الف ليرة سورية او ما يعادلها بحيث تؤخذ موافقة الهيئة العليا على الاجراءات المتعلقة به من تعيين وفصل . . . . . الخ .

٧ - تختار اللجنة العليا فاحص حسابات قانوني لتدقيق الحسابات والنفقات والميزانية والتأكد من مطابقتها للأنظمة واللوائح المقررة والاصول الحسابية الصحيحة .

٨ - يرفع المدير العام بالاتفاق مع هيئة الاشراف مشروع الموازنة الى الهيئة العليا للتصديق عليها .

٩ - تؤلف قبل نهاية الشهر الجاري لجنة قانونية من مستشار قانوني عن كل طرف من الاطراف الثلاثة لاعداد مشروع مفصل بانظمة العمل ولوائحه وصلاحياته ومسؤولياته وتركيزها على ضوء ما ذكر . بعد مراجعة البروتوكولات والاتفاقات السابقة ولما ان تستعين بمن تراهم من المستشارين الاداريين او الماليين او الفنيين ليكون المشروع المذكور مستوعباً لكل ما ينبغي وليحل محل البروتوكولات والاتفاقات المذكورة على ان تقدم تقريرها الى الهيئة العليا في حدود شهر يبدأ من تاريخ اول اجتماع لها في مقر الهيئة بدمشق .

١٠ - تعقد الهيئة العليا اول اجتماع لها بعد الاجتماع الحالي في اليوم العاشر من شهر صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٩ حزيران عام ١٩٦٥ لدراسة مشاريع القرارات التي اتخذت في تلك الاثناء وملاحقة تطورات العمل بالترتيب الجديد .

١١ - يرفع وزراء المواصلات هذا الاتفاق الى حكوماتهم للتصديق عليه واعطائه الصفة القانونية اللازمة .

وزير مواصلات	وزير مواصلات	وزير مواصلات
المملكة الاردنية الهاشمية	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية
الاستاذ علي الدجاني	المهندس سميج الفاخوري	الشيخ محمد عمر توفيق

كذلك من الشهود

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٤٩٥ ) تاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ المتضمن الموافقة على الاتفاقية المنوي عقدها ما بين الحكومة ومنظمة اغاثة الطفولة العالمية (اليونيسيف) بشأن مواجهة الحاجات الطارئة والحاجات الطويلة الأمد للاطفال في الاردن عن طريق تقوية البرامج الدائمة لصحة ورفاهية الطفولة بشكلها التالي :-

## اتفاقية

بين منظمة اغاثة الطفولة العالمية وبين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

\*\*\*\*\*

ان منظمة اغاثة الطفولة العالمية المشار اليها فيما بعد ( باليونيسيف ) وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية المشار اليها فيما بعد ( بالحكومة ) .

حيث ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انشأت منظمة اليونيسيف كمعبر من هيئة الامم لمواجهة الحاجات الطارئة والحاجات الطويلة الأمد للاطفال لا سيما في البلدان الناشئة، وذلك عن طريق توفير المؤن والتدريب والمشورة بقصد تقوية البرامج الدائمة لصحة ورفاهية الطفولة في البلدان التي تتناول مساعدات .

وحيث ان الحكومة ترغب في الحصول على تعاون منظمة اليونيسيف في النواحي المذكورة آنفاً قد عقدنا هذه الاتفاقية .

## المادة الاولى

الطلبات التي تقدم لمنظمة اليونيسيف وخطط العمل

١ - تقرر هذه الاتفاقية الشروط الاساسية والتعهدات المتبادلة التي تم بموجبها المشاريع المشتركة بين منظمة اليونيسيف والحكومة .

٢ - كلما رغبت الحكومة في الحصول على تعاون منظمة اليونيسيف فان عليها ان تغير اليونيسيف عن ذلك كتابة مع بيان مواصفات المشروع المقترح ومدى المشاركة المقترحة من جانب كل من الحكومة واليونيسيف في التنفيذ .

٣ - تنظر منظمة اليونيسيف في مثل هذه الطلبات على ضوء مواردها المتوفرة وبموجب سياستها المتعلقة بالمساعدات وعلى مدى الحاجة للمساعدة .

٤ - ان نصوص وشروط كل مشروع اتفق عليه بما في ذلك التزامات الحكومة ومنظمة اليونيسيف بشأن توفير المؤن والمعدات والخدمات وأية مساعدات أخرى يجب ان تبين في خطة عمل ويجب ان توقع خطة العمل من كل من الحكومة واليونيسيف ومن منظمات أخرى مشاركة في المشروع حين يكون ذلك مناسباً . ان نصوص هذه الاتفاقية سارية المفعول على كل خطة العمل .

## المادة الثانية

استعمال المواد والمعدات والمساعدات الاخرى التي تقدمها اليونيسيف

- ١ - ان المواد والمعدات التي تقدمها اليونيسيف يجب ان تسلم الى الحكومة حال وصولها الى البلاد الا اذا ورد نص خلاف ذلك في خطة العمل كما هو الامر في موضوع النقل والمعدات الضخمة. وتحفظ اليونيسيف بحقها في ان تطلب اعادة اى مؤن او معدات قدمتها ولم يجر استعمالها لغايات خطة العمل خاضعة للتفاوض بين الجهتين المعنيتين
- ٢ - تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة للتأكد من ان المؤن والمعدات والمساعدات الاخرى المقدمة من اليونيسيف توزع او تستعمل بعدل وكفاءة وبدون تمييز من حيث الجنس او العقيدة او القومية او المبدأ السياسي وفاقاً لخطة العمل ولا يطلب من اي منتمتع دفع اي مبلغ مقابل المؤن التي تقدمها اليونيسيف .
- ٣ - يحق لليونيسيف ان تضع على المؤن والمعدات التي تقدمها اية علامات تراها ضرورية للدلالة على ان المؤن تقدم من قبل منظمة اليونيسيف على ان يتفق ذلك مع القوانين والانظمة المرعية في الاردن .
- ٤ - يشترط في المؤن والمعدات التي تقدمها اليونيسيف ان تكون من مصادر مرغوب فيها من قبل الحكومة الاردنية
- ٥ - تتخذ الحكومة الترتيبات اللازمة لاستقبال وتخزين وتأمين ونقل وتوزيع المؤن والمعدات المقدمة من اليونيسيف وتدفع النفقات المتعلقة بذلك .

## المادة الثالثة

الحسابات وسجلات الاحصائيات والتقارير

- ١ - على الحكومة ان تحتفظ بالحسابات وسجلات الاحصائيات المتعلقة بتنفيذ خطط العمليات حسبما يتفق الطرفان على انه ضروري وعمل الحكومة ان تقدم اية سجلات او تقارير من هذا النوع قد تطلبها اليونيسيف .

## المادة الرابعة

التعاون بين الحكومة واليونيسيف

- ١ - يجوز لليونيسيف من وقت لآخر ان ترسل موظفين من قبلها الى الاردن للتشاور والتعاون مع موظفي الحكومة المختصين في الامور المتعلقة بمراجعة وتبينة المشاريع المقترحة وخطط العمل وفي شحن او تسليم او توزيع او استعمال المؤن والمعدات التي تقدمها اليونيسيف ، وكذلك من اجل اعلام اليونيسيف عن مدى تقدم خطط العمل او عن اي امر اخر يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية . على الحكومة ان تسمح لموظفي اليونيسيف المفوضين بالاطلاع على جميع مراحل تنفيذ مخططات الاعمال في الاردن .

## المادة الخامسة

الاعلام

على الحكومة ان تتعاون مع اليونيسيف على تزويد الجمهور بمعلومات كافية عن المساعدات التي تقدمها اليونيسيف

## المادة السادسة

الادعاءات ضد اليونيسيف

- ١ - على الحكومة ان تأخذ على عاتقها طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية المسؤولية المترتبة على مطالبة اليونيسيف بالالتزامات الناتجة عن تنفيذ خطط العمل ضمن البلاد الاردنية .

هكذا من اشعل